دوائر العنف الأسرى ضد المرأة فى الريف المصرى
دراسة حالة لبعض المعنفات فى الريف

د. هند فؤاد السيد
استاذ علم الاجتماع المساعد
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

الملخص العربى:

سعى البحث للتعرف على دوائر العنف الأسرى الممارس ضد المرأة فى الريف المصرى، وتحديد طبيعته وأبعاده، ومظاهره، والعوامل المرتبطة باستمراره، وآثاره المتعددة، وآليات الحماية المقترحة. اعتمد البحث على أداة دليل "المقابلة المتعمق" الذى تم تطبيقه على عينة عمدية من النساء والفتيات المعنفات فى بعض القرى بالريف بشكل مباشر وجها لوجه، بلغ عددهم (٢٠) حالة من بعض القرى فى محافظات "الدقهلية، أسيوط، إلمنيا، الجيزة، البحيرة، القليوبية".

توصل البحث إلى عدد من النتائج من بينها: (إن الوزن النسبى الأعظم للعوامل التى قد تدفع لاستمرار وتيرة العنف الممارس ضد حالات النساء المعنفات فى الأسر الريفية ترجع إلى جملة "العوامل الاجتماعية والثقافية والتربوية والاقتصادية"، مقابل دور أقل للعوامل السلوكية والشخصية والبيئية والقانونية، نلحظ معاناة جميع حالات الدراسة من النساء المعنفات من دوائر متعددة من العنف الأسرى ضدهن إما بشكل مباشر مثل العنف "الجسدى والنفسى والمعنوى والجنسى والاقتصادى"، أو بشكل غير مباشر مثل "العنف الاجتماعى والقانونى"، وغالبا ما يكون الطرف الذى يمارس العنف"الأب / الأخ، الخطيب، الزوج، أهله"، وقد تدعم ثقافة العنف ضد المرأة فى المجال الأسرى واستمراره "النساء" كما بينته حالات الدراسة، تأثر جميع حالات الدراسة بالعديد من الآثار والتداعيات الجسدية والمادية والاجتماعية المصاحبة للعنف الممارس ضدها من قبل الزوج وأهله، لكن الآثار النفسية التى تركتها على جميع الحالات كانت أشد ألما واستمرت لفترات طويلة، كما امتدت إلى الأبناء، تقصير الأسر فى تحقيق أساليب

التنشئة الاجتماعية المتوازنة وتكريس التمييز بين الجنسين داخلها، كان سبب كبير فى اكتساب العديد من سلوكيات العنف وفرض القوة والسيطرة لدى الذكور وممارسته ضد الطرف الأضعف النساء، كما أن قوة العادات والتقاليد السائدة خاصة فى القرى أقوى من حدوث تغيرات فى العلاقات الاجتمعية داخل الأسر وخاصة المتعلقة بالتعامل مع المرأة، ضعف الحماية القانونية وعدم وعى المرأة بحقوقها القانونية، والخوف من الإبلاغ لارتباطه بالشأن العائلى، وعدم وجود أماكن بديلة أدى إلى استمرار العنف الممارس ضد الحالات من النساء فى الأسر الريفية).

الكلمات الدالة: دوائر - العنف الأسرى- المرأة- الريف.

Circles of domestic violence against women in the Egyptian countryside
A case study of some abused women in the countryside

Dr. Hind Fouad Al-Sayed
Assistant professor of sociology
National Center for Social and Criminological Research

The research sought to identify the cycles of domestic violence practiced against women in the Egyptian countryside, and to determine its nature, dimensions, manifestations, factors associated with its continuation, its multiple effects, and proposed protection mechanisms. The research relied on the "in-depth interview" guide tool, which was applied to a deliberate sample of abused women and girls in some villages in the countryside, directly and face-to-face. Their number reached (20) cases from some villages in the governorates of "Dakahlia, Assiut, Minya, Behera, Qlyobiya, and Giza, ".

The research reached a number of results, including: (The greatest relative weight of the factors that may drive the continuation of the rate of violence practiced against cases of abused women in rural families is due to the phrase "social, cultural, educational, and economic factors," compared to a lesser role for behavioral, personal, environmental, and legal factors. We note All the cases studied of abused women suffer from multiple cycles of domestic violence against them, either directly, such as "physical, psychological, moral, sexual, and economic" violence, or indirectly, such as "social and legal violence," and the party who carries out the violence is often the "father/brother." The fiancé, the husband, his family" The culture of violence against women in the domestic sphere and its continuation may support "women," as demonstrated by the case studies. All study cases were affected by many of the physical, material, and social effects and repercussions accompanying the violence practiced against them by the husband and his family, but the psychological effects it left In all cases, it

was more painful and lasted for long periods, and also extended to the children. Families' failure to achieve balanced methods of socialization and the perpetuation of gender discrimination within them was a major reason for the acquisition of many behaviors of violence and the imposition of power and control among males and its practice against the weaker party, women, as well as The strength of prevailing customs and traditions, especially in villages, is stronger than changes in social relations within families, especially related to dealing with women. Weak legal protection, women's lack of awareness of their legal rights, fear of reporting because it is related to family matters, and the lack of alternative places have led to the continuation of violence against cases. of women in rural families).

Keywords: circles - domestic violence - women - the countryside.

دوائر العنف الأسرى ضد المرأة فى الريف المصرى
دراسة حالة لبعض المعنفات فى الريف

د. هند فؤاد السيد
استاذ علم الاجتماع المساعد
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

أولا: الإطار النظرى للبحث:

١) المقدمة البحثية:

تعد ظاهرة العنف بصفة عامة ظاهرة قديمة لما لها العديد من الأبعاد التاريخية والحضارية والمجتمعية، فهى غير قاصرة فقط على فئة معينة من المجتمع، بل تمس أى فرد من المجتمع بمختلف الفئات العمرية، كما أنها ليست مرتبطة بتحضر أو تخلف أى مجتمع وليس لها مكان أو زمان محددان، بل أصبحت قضية كبرى منتشرة فى مختلف أنحاء العالم، وهى موجودة بوجود الإنسان من خلال العلاقات المتبادلة بين الرجل والمرأة(١).

وحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية فى مارس ٢٠٢١ يمثل العنف ضد المرأة - وخصوصاً عنف العشير والعنف الجنسى- مشكلة مستديمة وكبيرة من مشاكل الصحة العامة، وانتهاكاً لحقوق الإنسان التى تتمتع بها المرأة. حيث تتعرض واحدة من كل ٣ نساء (٣٠٪) فى أنحاء العالم كافة فى حياتها للعنف البدنى و/ أو العنف الجنسى على يد العشير أو غير الشريك. يمارس العشير هذا العنف فى معظمه حيث تفيد ثلث النساء تقريباً (٢٧٪) اللواتى تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ سنة من المرتبطات بعلاقة جنسية بأنهن يتعرضن لشكل معين من أشكال العنف البدنى و/ أو الجنسى على يد عشرائهن. يمكن أن يؤثر العنف سلبياً على صحة المرأة البدنية والنفسية والجنسية وصحتها الإنجابية أيضا، ويتسبب فى زيادة خطورة الإصابة بفيروس العوز المناعى البشرى فى بعض الأماكن(٢).

ويرى الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غورتريش" أن **"استهداف نصف البشرية بالتمييز والعنف وسوء المعاملة يأتى بتكلفة باهظة. فهو يحد من مشاركة النساء والفتيات فى جميع مناحى الحياة، وينكر حقوقهن وحرياتهن الأساسية ويعيق الانتعاش الاقتصادى المتساوى والنمو المستدام الذى يحتاجه عالمنا فى ظل الضغوط الاقتصادية العالمية التى يمر بها العالم**، وأضاف أن النساء والفتيات يواجهن أيضا عنفا متفشيا عبر الإنترنت، من خطاب الكراهية المعادى للنساء إلى التحرش الجنسى وإساءة استخدام الصور والاستمالة من قبل المحتالين".[٣]

ترتفع معدلات انتشار العنف على يد الزوج فى بلدان جنوب شرق آسيا، وشرق المتوسط، وفى أفريقيا أيضا بنسب (٣٧,٧٪، ٣٧٪، ٣٦,٦٪ على التوالى)، بينما تنخفض معدلات انتشار العنف بين الأمريكيتين، وفى أوروبا، وغرب المحيط الهادى بنسب (٢٩,٨٪، ٢٥,٤٪، ٢٤,٦٪ على التوالى). ورغم انخفاض معدلات انتشار العنف إلا أنها ظاهرة موجودة فى جميع المجتمعات على وجه العموم، فمع مراجعة السياق التاريخى لهذه الظاهرة، نجد أن المرأة كانت تتعامل بوصفها من ممتلكات الرجال، بل إن هذه المجتمعات شرعنت، بصورة أو بأخرى، العنف الأسرى وباركته بقصدية واضحة[٤].

لقد أدت التغييرات الاجتماعية إلى تجريم العنف ضد المرأة فى المجتمعات المعاصرة، إلا أن العنف ظل ظاهرة مشتركة فى هذه المجتمعات تحت صور ومسميات شتى، قديمة ومتجددة أو جديدة تتناسب مع روح العصر الذى يعجز عن مواجهته. وعلى الرغم من أن بعض المجتمعات تحرّم العنف ضد المرأة، إلا أن هذا العنف متأصل فى صميم ثقافاتها. ومن حيث الممارسة غالبًا ما يقع العنف تحت ستار الممارسات الثقافية والعادات والتقاليد والتفسير الخاطئ لبعض النصوص المتعلقة بالدين، خصوصًا إذا كان ضمن الشأن العائلى، ذلك أن القانون أو الجهات الرسمية عادة ما تفضل التغاضى والسكوت عليه بغية تحقيق السلم الاجتماعى والحفاظ على المجتمع[٥].

وتبذل العديد من المؤسسات الأممية والمنظمات العالمية العديد من الجهود فى مجال مكافحة العنف ضد المرأة، والقضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء من خلال الاتفاقيات الدولية والتى من أهمها اتفاقية "السيداو"، والمؤتمرات المتعددة واعتبار العنف ضد المرأة هو شكل من أشكال التمييز وانتهاك لحقوق الإنسان، وتشير نتائج العديد من الدراسات إلى تنامى الاهتمام العالمى من خلال انعقاد العديد من المؤتمرات والتى من خلالها تم الربط بين قضية العنف الأسرى ضد المرأة بالقضايا المجتمعية الأخرى كقضية التنمية والمساواة والتسامح وحقوق الإنسان. كما كان للاهتمام الدولى دوره أيضا من خلال جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا. فضلا عن الدور الذى قامت به الدولة المصرية فى التصدى لهذه الظاهرة من خلال مؤسساتها المختلفة ممثلة فى "النيابة العامة، وزارة التضامن الاجتماعى، وزارة الأوقاف، والمجلس القومى للمرأة"، ورغم هذه الجهود إلا أن بيئة العنف لازالت موجودة ومستمرة، وخاصة العنف ضد المرأة على صعيد جميع المجتمعات الأمر الذى يشكل ضرورة للبحث عن أسباب ودوافع استمرار العنف ضد الإناث وارتفاع وتيرته[٦].

٢) أهمية البحث:

تتبوأ الأسرة مكانة هامة منذ فجر التاريخ البشرى على صعيد حماية أفرادها وتربيتهم وتنشئتهم، فمازالت الأسرة هى المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التى تقوم بوظائف الحماية والرعاية والتنشئة والتربية لأفرادها، قبل أن تتغير أدوارها وتنتزع منها الحياة المعاصرة هذه الوظائف شيئا فشيئا، فعلى الرغم من التطورات والتغيرات التى صاحبت المجتمع وأثرت فى تشكيله، إلا أن الأسرة مازالت تلعب دورًا حاسمًا فى تشكيل شخصية الفرد فى مراحله العمرية المختلفة، فهى بطريقة استجابتها لسلوكه وبالخبرات التى توفرها له – وبخاصة فى مرحلتى الطفولة والمراهقة – تحدد مستوى ثقته بذاته واستقلاليته، بل ونموه وتكيفه السيكولوجى العام، سواء للأحسن أو للأسوأ، حيث إن

قدرات الأفراد وخصائصهم تعكس تأثيرات الوالدين، فهما يتوليان الطفل منذ صغره حيث تكون فاعلياته للنمو والتعلم فى ذروتها، ويمارسان أدوارهما ولفترة طويلة فى الحياة(٧).

وتعد المرأة نصف المجتمع والتى تربى وتنشئ النصف الآخر، ويشكل هذا الدور لها مكانة مهمة فى المجتمع، وبالتالى يجب تقديرها واحترامها فى كافة مراحل حياتها ولا نهينها أو نقلل من شأنها أو نعنفها لأى سبب من الأسباب، وبخبرة الواقع المعاش فى المجتمع المصرى أشارت نتائج الدراسة المعنونة بـــ "الإناث ضحايا الجريمة" التى صدرت عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى عام ٢٠٢٤، إلى تعرض الإناث للعنف والضرب بنسبة ١١,٤٪ من إجمالى عينة الدراسة التى بلغت (١٩٤١ مفردة)، ارتفعت بقدر بسيط تلك النسبة فى الحضر عن الريف، الأمر الذى يدلل على انتشار تعرض الإناث للعنف والضرب فى معظم الأقاليم(٨).كما أشارت أحدث بيانات المسح الصحى للأسرة المصرية لعام ٢٠٢٢ أن ثلاثة من بين كل عشر سيدات سبق لهن الزواج فى الفئة العمرية (١٥- ٤٩) أنهن تعرضن لبعض صور العنف من قبل الزوج، وذكرت ٢٦٪ أنهن تعرضن للعنف الجسدى، و٢٢٪ تعرضن للعنف النفسى، و٦٪ تعرضن للعنف الجنسى، كما ذكر المسح أيضا أن السيدات فى ريف الوجه القبلى هن الأكثر عرضة للعنف من قبل الزوج بشتى أنواعه(٩).

وبما أنّ العنف الأسرى ليس بظاهرة عرضية، على حد تعبير الباحث الفرنسى باتريك مونييه، وإنما هو ظاهرة تنبع من البنية والقيم الاجتماعية، كما أنّ وتيرتها ترتفع يوماً بعد يوم رغم غياب الإحصاءات الدقيقة، أو التى تصل للسجلات الرسمية، فالعنف أصبح يواجه جميع شرائح المجتمع من بينهم النساء، بغض النظر عن مركزها، وطبقتها الاجتماعية، وسنها، وطائفتها وديانتها، العنف فى معظم نواحى حياتها، سواء أكان فى المنزل، أو المدرسة، أو مكان العمل، أو الشارع، أو غيرها من الأماكن(١٠).

ومن هنا تأتى أهمية البحث الراهن فى تعزيز دور ومكانة المرأة فى التنشئة الاجتماعية للأفراد داخل الأسر، والعمل على قطع دوائر العنف الأسرى الممارس ضد المرأة فى المجتمع بصفة عامة، والمجتمع الريفى بصفة خاصة.

٣) المشكلة البحثية:

إن التعامل مع العنف الأسرى ضد المرأة فى الريف المصرى، يجب أن يتمتع بالحرص والحذر خاصة فى البيانات الخاصة بقضايا النساء فى الريف، لما يعترى الريف من تباينات فى الثقافة والعادات والقيم السائدة والتى قد تختلف من إقليم لآخر، لاسيما فى ظل خصوصية هذا النوع من العنف وكونه يدور ضمن الشأن العائلى ولا يصرحّ عنه إلاّ من قبل القليل من النساء المعنفات، فضلا عن ندرة المعطيات المتوفرة حول العنف الأسرى فى الوثائق الرسمية وفى الإحصائيات والبيانات، إضافة إلى محدودية الدراسات حول الموضوع من ناحية الكم والعينات المدروسة وغلبة الطابع النوعى عليها، من شأنه إعطاء صورة منقوصة أو مبالغ فيها وفى كلتا الحالتين غير مطابقة للواقع الخاص بالعنف الأسرى، وهو ما يدعو للتعامل معها بحذر واحتراس واعتبارها مجرد إضاءات جزئية لمشكلة خطيرة تستوجب الدراسة على نطاق أوسع وبشكل أعمق. وعلى الرغم من جهود الدولة التى تبذلها على كافة المستويات الدولية والمحلية، إلا أن هذه الجهود لم تستطع مناهضة العنف الممارس ضد المرأة على كافة مستوياته وفى الريف المصرى بصفة خاصة.

مما سبق تتبلور المشكلة البحثية فى السؤال التالى:

ما أبعاد ودوائر العنف الأسرى ضد المرأة فى الريف المصرى، من وجهة نظر المعنفات؟ وما هى مظاهره وأهم آثاره؟

٤) أهداف البحث:

- رصد دوائر العنف الأسرى ضد المرأة فى الريف المصرى.
- استنتاج مظاهر العنف الأسرى الممارس ضد المرأة فى الريف المصرى.
- تحديد آثار دوائر العنف الأسرى الممارس ضد المرأة عليها.
- صياغة الآليات المقترحة لكسر دوائر العنف الأسرى فى الريف.

٥) أسئلة البحث:

- ما هى دوائر العنف الأسرى التى تعانى منها المرأة داخل الريف المصرى؟
- ما أهم مظاهر العنف الممارس ضد المرأة داخل الأسر بالريف؟
- رصد أهم آثار دوائر العنف الأسرى الممارس ضد المرأة فى الريف؟
- ما الآليات المقترحة لكسر دوائر العنف الأسرى ضد المرأة فى الريف؟

٦) مفاهيم البحث:

أ- **مفهوم العنف**: عرفت منظمة الصحة العالمية العنف بأنه "أى فعل عدوانى أو مهين مبنى على أساس النوع، ويندرج تحته العنف البدنى أو اللفظى أو النفسى أو الجنسى، يلحق الضرر بالأنثى". ويشمل مفهوم العنف أيضا "أى فعل أو سلوك يمارس من طرف قوى ضد الطرف الأخر فى ظل علاقة غير متكافئة الأطراف بوجود مبررات دينية، واقتصادية وسياسية وثقافية، وبحكم هذه الأهلية يملك الحق في ممارسة العنف(١١).

ب- **مفهوم العنف الأسرى:** كل عنف يقع فى إطار العائلة ومن قبل أحد أفراد العائلة (كالأب، الأخ الأكبر، الزوج... إلخ) بما له من سلطة أو ولاية أو علاقة بالمعنف.
ويتضح من هذا التعريف أن العنف يتجاوز الأذى الجسدى ليشمل الأذى المعنوى والنفسى، ومن ثم فإن العنف العائلى تجاه المرأة هو كل قول أو تصرف أو رأى أو علاقة من قبل أفراد الأسرة الذكور والإناث يلحق أذى ماديا أو معنويا بالمرأة، ويمثل تدخلا فى حريتها، ويحرمها من التفكير والتعبير عن آرائها والسلوك بحرية واستقلالية، وعدم معاملتها كعضو حر وكفء فى العائلة، أو يحولها إلى وسيلة أو أداة لتحقيق أفراد العائلة الذكور(١٢).

ج- **مفهوم العنف ضد المرأة:** عرفته الأمم المتحدة بأنه "أى عمل عنيف عدائى أو مهين تدفع إليه عصبية الجنس، يرتكب بأية وسيلة كانت بحق أية امرأة لكونها امرأة ويسبب لها أذى نفسى أو بدنى أو جنسى، أو معاناة بما فى ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل

أو القسر أو الإكراه أو الحرمان التعسفى من الحرية سواء حدث ذلك فى الحياة العامة أو الخاصة".

ويعرف العنف ضد المرأة أيضا بأنه "أى عمل أو تصرف عدائى أو مؤذى أو مهنى أو يرتكب بأى وسيلة، بحق المرأة لكونها إمرأة يخلق معاناة جسدية وجنسية ونفسية لها ويكون هذا بطريقة مباشرة، من خلال التهديد أو الخداع أو الإستغلال أو التحرش الجنسى أو الإكراه أو العقاب، كما أنه يمارس بشكل منظم أو غير منظم" (١٣).

د- **مفهوم دوائر العنف ضد المرأة:** تتبنى الدراسة مفهوم دوائر العنف الذى يفيد بوجود "سلسلة من الممارسات والسلوكيات التى تتسم بالعنف ضد الفتيات والنساء خلال مراحل حياتهن المختلفة منذ الصغر وحتى الكبر داخل المجال الخاص، ويتم ذلك من قبل أفراد الأسرة". وبمعنى آخر "مجموعة الأفعال أو التصرفات العنيفة التى تتعرض لها الفتيات والنساء طيلة مراحل حياتهن والتى تخلق معاناة نفسية أو جسدية أو جنسية لهن بشكل مباشر من خلال الأساليب المختلفة سواء بغرض التأديب أو التربية أو السيطرة ويتم ذلك داخل المجال الخاص من قبل أفراد الأسرة"(١٤).

وتتخذ الدراسة مفهومًا إجرائيًا لدوائر العنف الأسرى ضد المرأة يشمل عدة إطارات:

١) الإطار الزوجى: يضم كل أشكال العنف الممارس ضد النساء فى إطار العلاقة الزوجية.

٢) خارج إطار الزوجية: يضم كل أشكال العنف الممارس ضد المرأة من طرف أشخاص تربطها بهم علاقة وهم الزوج السابق أو الخطيب أو الصديق.

٣) الإطار العائلى: يضم مختلف أشكال العنف الممارس ضد المرأة من طرف أفراد أسرتها أو أسرة زوجها.

٧) النظريات المفسرة للعنف ضد المرأة:

اختلف الباحثون فى مجالات العلوم الإنسانية حول تفسير انتشار العنف داخل الأسرة فى الفترات السابقة بصفة عامة، فذهب البعض إلى اعتبار سلوك العنف الأسرى نمطًا

سلوكيًا طبيعيًا، أو سلوكًا غريزيًا، وهو ما تم رفضه فلا توجد غريزة فطرية تدفع الفرد نحو العنف، ولكن سلوك العنف يتأتى للفرد تبعا لما يحيط به من ظروف بيئية وتنشئة اجتماعية وما يكتسبه من خبرات فى مجالها(١٥).

ركزت الدراسة على اختيار بعض المقولات النظرية للنظريات التى حاولت تقديم تفسير لمسببات العنف الأسرى ضد المرأة، فكانت كالتالى:

أ- نظرية التنشئة الاجتماعية: تفسر العنف ضد المرأة من خلال تشريب الذكر ثقافة مجتمعه، عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية التى تقدم تصور عن العنف بأنه أسلوب ناجح فى التعامل مع المرأة، وتقوم العلاقة بين الرجل والمرأة على علاقة التابع بالمتبوع، وتقوم الأساليب التربوية فى التعامل مع الفتاة من خلال الثواب والعقاب لغرض تربية وتأديب الفتاة، إذ تبدأ بوادر التمييز بين الجنسين منذ الولادة، ويتزايد هذا التمييز بتزايد المراحل العمرية عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية، بفصل العالمين ومدهما بقيم مختلفة فيزداد تمثيل كل جنس فى وعى الآخر عن طريق إنتاج مجموعة من الأفكار النمطية والتى تجعل المرأة دائما فى الوضع الأدنى والأقل الأضعف... إلخ، بينما على عكس ذلك تجعل الرجل فى الوضع الأقوى المسيطر إلخ(١٦).

وفى هذا الصدد تقول "مادلين بيليتيه" أن "الأسرة هى المكان الذى تنشأ فيه وتنمو السيطرة المادية والإيديولوجية، سيطرة الأعراف والأحكام المسبقة لدى الرجال عن المرأة" بمعنى أن مشاعر التمييز بين الذكر والأنثى لا تولد مع المرء ولكنه يتشربها خلال عملية التنشئة الاجتماعية، فالمرأة منذ صغرها تتعرض لعملية التنشئة الاجتماعية بصورة تختلف لما يتعرض له الذكر وهذا الاختلاف يشير بصورة واضحة لوجود نوع من العنف ضد المرأة داخل إطار الأسرة، ويتضح أكثر فأكثر حينما يكون من حق الذكر أن يقرر ما يريده، ويمنع ذلك على الأنثى وحينما يكون من الضرورى للذكر أن يتعلم وليس ضروريا بالنسبة للأنثى فهذا ما يحدث خاصة فى المناطق الريفية(١٧)، فقد تمنعها الأسر من مواصلة التعليم وخاصة الجامعى. وهكذا فإن طرق المعاملة والتنشئة التى

يتلقاها الجنسان تكون مختلفة تماما، بحيث ما يتلقاه الذكر فى هذا المجتمع غير ما تتلقاه الأنثى.

ب- نظرية تناقل الخبرات بين الأجيال: بما أن العنف يتم تعلمه بشكل مباشر أو يتم اكتسابه من خلال ملاحظة سلوك الأفراد الذى يتفاعل معهم، تذهب هذه النظرية إلى أن الأطفال الذين يعانوا أو عانوا تجربة العنف فى منازل ذويهم هم أكثر ميلاً إلى استخدام العنف فى منازلهم فى المستقبل. فالأولاد الذين كان آباؤهم يسيئون معاملة أُمهاتهم وكانوا يتعرضون هم أنفسهم للمعاملة السيئة من آبائهم، غالباً ما يلجأون إلى العنف مع زوجاتهم وأولادهم أيضا(١٨).

ج- النظرية النسوية: تركز هذه النظرية على العلاقة بين الرجل والمرأة، والتى ترى أن تبعية المرأة يجب أن تكون فى ضوء العلاقة التى تؤكد سيطرة الرجل على المرأة، وتؤكد أصحاب هذه النظرية على قضية هامة مؤداها "أن الرجال يلجئون للعنف مع زوجاتهم للمحافظة على وضعهم، وتأكيد هيمنتهم، فالعنف ما هو إلا استعراض لما يتمتع به الرجال من قوة وسلطة ومكانة تفوق ما تتمتع به النساء". ويكون العنف فى العلاقات الحميمية بمثابة مرآة تعكس النظام الأبوى فى المجتمع الذى من خلاله يلعب الرجل دور الهيمنة والسيطرة على المرأة ويستخدم العنف كوسيلة لبقاء قوة وسلطة الرجل داخل الأسرة(١٩).

وتركّز النظرية أيضا على السياق التاريخى الذى حصل فيه تغاضى المجتمع عن سوء معاملة الزوجات، وتنظر إلى هذه الممارسة كأنها أمر طبيعى أو بديهى لا يثير الاستهجان أو يستوجب العقاب. ومن ثم تتقبل ثقافة المجتمع العنف الممارس ضد المرأة بدون استهجان لهذا السلوك، بل وقد تلوم المرأة لأنها المتسببة فى العنف الواقع ضدها(٢٠).

وتتبنى الدراسة بعض المقولات النظرية من النظريات الثلاث "التنشئة الاجتماعية وتناقل الخبرات والنسوية" التى تفيد فى التفسير والتحليل للعنف الأسرى المرتكب ضد المرأة الريفية، فكل حالة من المعنفات تختلف ظروف تنشئتها وأسباب العنف ضدها

ومرتكب العنف عن الحالات الأخرى، هذا بجانب ما تتمتع به الأسرة الريفية من خصوصية داخل الريف المصرى.

٨) التراث البحثى المعنى بالعنف ضد المرأة:

إن ظاهرة العنف ضد المرأة ليست ظاهرة جديدة على الساحة العالمية؛ بل هى قديمة ولم تقتصر على العالم العربى فقط؛ بل تمتد أيضا للعالم الغربى وجميع البلدان، ولكنها بنسب متفاوتة وفقا لطبيعة السياق الاجتماعى والثقافى والاقتصادى السائد فيها، وقد تختلف معدلات انتشار العنف فى مناطق عن غيرها فى نفس المجتمع، ولهذا دأبت العديد من الدراسات والبحوث على ملاحقة هذه الظاهرة منذ القدم وحتى الآن.

يمكن تقسيم التراث البحثى الذى تناول قضية العنف ضد المرأة إلى عدد من المحاور التى ترصد مظاهر وأنواع العنف الأسرى الممارس ضد النساء بشكل عام من خلال التقارير والدراسات الدولية والمحلية، هذا بجانب التداعيات المصاحبة للعنف الأسرى الممارس على النساء وما يترتب عليه من آثار جسدية ونفسية وغيرها، وذلك على النحو التالى:

أ- مظاهر ودوائر العنف الأسرى الممارس ضد المرأة:

اهتمت التقارير العالمية المختلفة برصد جميع أشكال العنف ضد المرأة، ودوافعه وآثاره المختلفة عليها، وتناولت أحدث التقارير أشكال العنف ضد الفتيات أيضا، حيث لاحظت المنظمات العالمية ازدياد لمعدلات العنف ضد الفتيات الصغار، وليس النساء فقط فى بعض البلدان، إذ انتشرت أنواع من العنف ضد الفتيات مثل "الابتزاز الإلكترونى، والخطف، والتهديد" فى بعض البدان، تختلف عن أشكال العنف ضد النساء التى تمثلت فى جميع أنواع العنف بجانب ازدياد معدلات القتل على يد الشريك أو الزوج أو أحد افراد الأسرة(٢١).

وأشارت أيضا تلك التقارير إلى تزايد معدلات العنف ضد النساء وأنواعه خاصة فى فترة الغلق المصاحب لجائحة كوفيد -١٩ على مستوى بلدان العالم، حيث تأثرت

المجتمعات نتيجة فترات الركود الاقتصادى والأزمات المالية مما أدى إلى تزايد وتيرة العنف بشكل عام بين الأفراد، وضد النساء بشكل خاص(٢٢).

اهتم التراث البحثى العربى والمحلى برصد العديد من مظاهر وأشكال العنف ضد المرأة، والتأكيد على عدم وجود مفهوم موحد للعنف ضد المرأة والفتيات، لذا تستند معظم الدراسات لتعريف الأمم المتحدة التى أطلقته، وتناولت الدراسات أيضا العوامل والدوافع المؤدية لارتكاب سلوكيات العنف ضد النساء سواء كانت دوافع شخصية أو دوافع مجتمعية، كما رصدت تزايد معدلات العنف بين الأسر فى فترة جائحة كورونا وما بعدها، فى ظل الأزمات الاقتصادية التى تمر بها بعض المجتمعات، ورصدت أيضا إحدى الدراسات أنواعًا مختلفة من العنف الممارس ضد النساء والفتيات يتمثل فى "الإتجار بهن عن طريق الخطف، الزواج، التهديد والإجبار لممارسة أفعال محرمة أو جنسية، بيع أعضائهن"، كما شهدت العديد من المجتمعات العربية صور الابتزاز الإلكترونى المختلفة الذى يهدد حياة الفتيات الصغار، ويتسبب فى ممارسات للعنف ضدهن، هذا بخلاف ارتفاع معدلات البطالة والإدمان بين الأزواج، ونسب الفقر، فجميع هذه العوامل تشكل دوافع مجتمعية لارتكاب العنف ضد النساء داخل الأسرة(٢٣).

اختلفت النظرة إلى أشكال ودوائر العنف الممارس ضد النساء فيما بين التقارير العالمية والمحلية، إذ تنظر التقارير الأممية لقضية العنف ضد المرأة باعتبار أن المرأة إنسان يجب التمتع بكامل حقوقها، ومن أهمها الحياة الخالية من العنف، أما الدراسات المحلية تنظر لقضية العنف الأسرى ضد المرأة بصورة تراعى السياق المحلى وخصوصية تلك المجتمعات فى النظر للقضايا المرتبطة بالمرأة وخاصة العنف الممارس ضدها داخل الأسر، فالثقافة الغالبة فى تلك المجتمعات تتقبل العنف الممارس ضد النساء، وتدعم ذلك أساليب التنشئة الاجتماعية السائدة فى معظم هذه المجتمعات، بل وتتعمد التمييز بين الجنسين، والتفرقة فى الأدوار فيما بينهما منذ الصغر، ويساعد على ذلك تفسير بعض النصوص الدينية التى ترسخ لتلك المفاهيم(٢٤).

تعددت المناهج المستخدمة فى التراث البحثى عن العنف ضد المرأة ما بين المنهج الكمى والكيفى، وندر المنهج الإحصائى فى تحليل البيانات وتفسيرها والمقارنة بين الدول فى ذلك لعدم وجود مسوح أو إحصاءات دورية تقدمها الجهات عن المرأة وقضايا العنف ضدها، إلا فى المسح العالمى للقيم الذى استخدم التحليل العاملى والمنهج الإحصائى فى تفسير وتحليل البيانات، وقد اشتمل فى جزء منه على قيمة تقدير واحترام المرأة ومعرفة رأى العينة فى تلك القيمة بشكل عابر ضمن أسئلة أخرى، وتعاظمت حجم كلا من الدراسات النظرية والإمبريقية التى اهتمت بمظاهر وأنواع العنف ضد النساء على عينات قومية تمثل المجتمع أو عينات صغيرة لمناطق مختلفة، كما انتشر استخدام الاستبيانات الإلكترونية التى ترسل عبر الميل ووسائل التواصل الاجتماعى لمعرفة الآراء [٢٥].

ب- الآثار المختلفة المصاحبة للعنف الأسرى الممارس على المرأة:

أكد على ذلك التقرير الصادر من منظمة الصحة العالمية عام ٢٠٢١ على أن للعنف آثار نفسية وبدنية للمرأة والفتاة حيث يتراوح آثاره ما بين الإصابة بكسور أو معاناة ومشاكل نفسية هذا بجانب ضعف الأداء الاجتماعى، كما أشارت دراسات أخرى إلى أن العنف الممارس ضد النساء خاصة من الأزواج يؤدى إلى فقدان الثقة بالنفس وإصابتها بالأمراض العضوية والنفسية مما يعيق ادائها داخل أسرتها، وأيضاً ممارسة العنف يجعل المرأة أكثر عرضة للاكتئاب والأفكار الانتحارية والإحساس بالوحدة والاغتراب وكذلك اضطرابات فى النوم ومشاعر النقص[٢٦].

كما أشار مسح التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة الذى أصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن نحو ٧,٨٨٨ مليون امرأة تعانى من العنف سنويًا، سواء من قبل الزوج أو الخطيب أو أفراد العائلة او البيئة المحيطة أو الأماكن العامة، وتبلغ قيمة ما تكلفته النساء وأسرهن فقط جراء هذا العنف سواء كتكلفة مباشرة أو تكلفة غير

مباشرة بحد أدنى نحو٢,١٧ مليار جنيه سنويًا ويجدر الإشارة أن هذه التكلفة للحدث الأكثر عنفًا فقط خلال العام السابق[٢٧].

كما أوضحت الدراسات أن زيادة معدلات العنف ضد النساء تكلف المجتمعات مبالغ طائلة لتعويض آثار ذلك العنف على النساء وصحتهن النفسية والجسدية والعقلية، ولتعويض الفقد الناتج عن عدم مشاركتهن فى الدخل القومى وعوائد التنمية، وأكدت هذه الدراسات على ضرورة خلق حياة آمنة خالية من العنف ضد النساء والفتيات، باعتبار ذلك جزء من حقوق الإنسان[٢٨].

ج- الجهود المبذولة فى مجال مناهضة العنف الأسرى ضد المرأة:

بذلت الدولة المصرية العديد من الجهود التى تتوافق مع إجراءات التصديق على اتفاقية السيداو والتزاماتها تجاه ذلك، ومن بين هذه الجهود "الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠" التى أطلقها المجلس القومى للمرأة، وعمد على دمج مفهوم المساواة بين الجنسين فى استراتيجية مصر للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، كما ساعد المجلس فى التقدم المرصود على صعيد تمكين المرأة اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا، وفى مجال مناهضة العنف ضد المرأة فى المجتمع تم إطلاق ثلاث استراتيجيات لحماية المرأة من العنف والممارسات الضارة ضدها وهى "الإستراتيجية الوطنية لمجابهة العنف ضد المرأة"، و"الإستراتيجية الوطنية لمكافحة ختان الإناث"، و"الإستراتيجية الوطنية للحد من الزواج المبكر" فى عام ٢٠١٥، بجانب إصدار العديد من القوانين والتشريعات التى تعزز حماية المرأة ومنع العنف والتحرش والممارسات الضارة ضدها وتغليظ العقوبة على الجانى، وإنشاء وحدات لمكافحة العنف ضد المرأة فى الوزارات المختلفة، ومكتب شكاوى المرأة التابع للمجلس القومى للمرأة والخط الساخن، وغيرها من المبادرات وحملات التوعية المختلفة لتعزيز بيئة مجتمعية آمنة للفتيات وحمايتهم من الممارسات الضارة والعنف تجاههم[٢٩].

مما سبق يمكن القول، أن الزخم فى التراث البحثى العالمى والعربى والمحلى يؤكد الاهتمام بقضايا المرأة والممارسات المختلفة ضدها بما فيها العنف الممارس ضد النساء والفتيات، بكافة أشكاله وأنواعه، وتداعياته المختلفة عليها، إلا أن تلك الدراسات أغفلت السياق الريفى الذى يتميز بخصوصية فى التعامل مع قضايا العنف وخاصة ضد النساء داخل الأسر لعدم البوح به وتقع ضمن الشأن العائلى، كما أن الكثير من العادات والتقاليد والثقافة الريفية فى بعض المناطق تتقبل العنف الممارس ضد النساء ولا تدرك آثاره عليها وعلى الأبناء باعتباره أمر طبيعى داخل الأسر، دون النظر للمرأة باعتبارها إنسان لها الحق فى التقدير والاحترام والحياة بدون عنف بأشكاله ودوائره المختلفة، ولهذا تم تخصيص هذا البحث كمحاولة لرصد دوائر العنف الأسرى الممارس ضد المرأة فى المجتمع الريفى من وجهة نظر المعنفات، بغية التوعية بحقوقهن ومحاولة لكسر تلك الدوائر التى تمارس ضدهن.

٩) الإجراءات المنهجية:

- **أدوات البحث**: اعتمد البحث على أداة رئيسة دليل "المقابلة المتعمق" الذى تم تطبيقه على عينة من النساء والفتيات المعنفات فى بعض القرى بالريف بشكل مباشر وجها لوجه، واشتمل الدليل على عدة قضايا من بينها (التاريخ الأسرى للمعنفات ومستويات العنف داخل الأسرة قبل الزواج وبعده، وأنواع العنف الذى تتعرض له، وأسبابه، والشخصية المرتكبة للعنف ضدها، وآثاره عليها وعلى الأبناء، والإصابات الناتجة عنه، ومدى تقبل العنف، وتصرفها تجاهه. وبداية العنف بعد الزواج، ومدى تكراره واستمراره، هذا بجانب البيانات الأولية مثل "العمر والحالة الاجتماعية والتعليمية والمهنية ونوع السكن وعدد الأبناء ومهنة وتعليم الزوج).

- مجالات البحث:

- **المجال البشرى:** عينة عمدية من بعض النساء والفتيات المعنفات داخل أسرهم فى الريف، بلغ عددهم (٢٠ حالة) تم اختيارهم وفقا لعدد من المعايير: (تعرضها للعنف

داخل أسرتها أثناء الطفولة أو غيرها من المراحل، ممارسة العنف من قبل الزوج، المعاناة النفسية من التنشئة وأساليب تعامل الزوج وأهله معها، وجود آثار للعنف عليها، ظروفهن الأسرية والمادية والاقتصادية، وغير ذلك).

- **المجال الجغرافى:** تم اختيار حالات الدراسة من النساء والفتيات المعنفات داخل أسرهم بشكل متنوع من بعض القرى لتمثل ريف الوجه القبلى وريف الوجه البحرى لتشمل التنوع الثقافى والتباين فى العادات والتقاليد بين القرى بكلا الإقليمين، كما اهتم البحث بتنوع المستوى الاجتماعى والاقتصادى بين القرى فى كلا الإقليمين، ومعدلات الفقر والبطالة بهذه القرى، وأيضا انتشار معدلات العنف الأسرى ضد المرأة فى القرى بكلا الإقليمين، وحرص البحث على تلك المؤشرات فى اختيار القرى بغية التعرف على دوائر العنف المنتشرة داخل الأسر ومدى اختلافها بين ريف الوجه البحرى والقبلى، وعوامل ومظاهر هذا الانتشار، بجانب رصد العوامل الدافعة لوجود هذا العنف الممارس ضد المرأة ومدى ارتباطه بمتغير العمر والدخل والمستوى الاقتصادى والتعليمى وغيرها من المتغيرات، وتمثلت تلك القرى فى: (قرية كفر الدبوسى ومدكور الحصص بمركز شربين بمحافظة الدقهلية، قرية ديروط الشريف بمركز ديروط محافظة أسيوط، قرية الكوم الأحمر بمركز أوسيم، وكفر حلاوة بأطفيح والحوامدية، محافظة الجيزة، قرية صفط الخمار الأص وبنى عامر مركز العدوة محافظة إلمنيا، أبو الغيط بالقناطر الخيرية محافظة القليوبية، وكفر الدوار بمحافظة البحيرة)،.

- **المجال الزمنى:** تم تطبيق دليل المقابلة المتعمق ضمن بحث "العدالة الجنائية والحقوق الإنسانية للإناث ضحايا الجريمة" وذلك خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٢٢، وحتى مايو ٢٠٢٣، وتم أخذ موافقة المشرف على البحث فى الاستعانة ببعض الحالات التى طبقها الباحث فى القرى.

- خصائص المشاركات فى البحث:

- **السن:** تراوحت أعمار المشاركات فى البحث من الفتيات غير المتزوجات ما بين (١٨و٢٢ سنة) أما بالنسبة للنساء المتزوجات تراوحت أعمارهن ما بين (٢٣ – ٥٥

سنة) مقابل أعمار أزواجهن أو مطلقيهن ما بين (٣١- ٦٥ سنة) الأمر الذى يعكس الفارق العمرى فيما بينهما.

- **التعليم**: بعضهن حاصلات على دبلوم تجارى وصناعى وتمريض، وخمسة منهن تعليم إعدادى فقط، وثلاثة منهن تعليم جامعى وماجستير فى القانون، وأثنين منهن أميات. فى حين جاء أزواجهن أو مطلقيهن (واحد منهم جامعى، والباقى دبلوم تجارى أو صناعى، تعليم إعدادى أو غير متعلم). وهنا يتضح الفرق بين تعليم النساء وأزواجهن الحاليين أو السابقين.

- **الحالة الاجتماعية:** توجد حالتين لم يتزوجا بعد، الأولى مازالت طالبة والأخرى تخرجت من الجامعة، والبقية منهن سبعة مطلقات، ونصفهن متزوجات، وواحدة أرملة.

- **الحالة المهنية:** منهن ثمانية لا تعملن، وواحدة طالبة، والأخريات منهن يعملن بشكل مؤقت "ممرضة، دادة فى حضانة، دعايا وإعلان، محل بقالة، عاملة"، والباقى يعملن بشكل دائم فى مكتبة ملكها أو باحث قانونى بإدارة شربين أو أخصائى اجتماعى. أما الأزواج أو المطلقين يعمل بعضهم فى مهن مثل "عامل، مبيض محارة، فكهانى، استورجى، خراط، نقاش، كهربائى، سائق تاكسى، مشرف فى فندق، موظف بالأوقاف، موظف بشركة خاصة، أو لا يعمل". ويتضح الفرق فى المهن بين النساء وأزواجهن.

- **محل الإقامة:** جميعهن يقمن فى القرى التابعة لبعض المحافظات، كما سبق الإشارة.

- **نوع السكن:** معظمهن يقمن فى بيت أسرتهن الريفى التمليك، وأربعة منهن يقمن فى شقق إيجار جديد، وأربعة منهن يقمن فى بيت الحماة مع أخوات الأزواج، ويظهر هنا أثر الإقامة المشتركة فى بيت الزوجة أو الزوج التى تتسبب فى العديد من المشكلات التى يصاحبها السلوكيات العنيفة كما ورد فى حوار المشاركات فى البحث.

- **متوسط الدخل الشهرى للحالات:** ثلاثة منهن يأخذن معاش المطلقات أو معاش الوالد، والباقى يتراوح دخلهن ما بين (٥٠٠ جنيه إلى ٥ ألآف جنيه) وفقا لظروف وطبيعة عملهن او عمل أزواجهن.

- **الأبناء:** معظم المشاركات فى البحث الذين أنجبوا لديهن متوسط من الأبناء ما بين (طفل أو طفلة واحدة – ثلاثة أبناء)، ويقيمون مع المشاركات فى البحث بعد حدوث الطلاق.

ثانيا: مناقشة نتائج البحث فى ضوء أهدافه

١) دوائر العنف الأسرى الممارس ضد المرأة

يكتسى العنف الأسرى ضد المرأة أشكال ومظاهر متنوعة، تمارس ضدها داخل المجال الخاص طيلة مراحل حياتها، أو فى بعض هذه المراحل، فالعنف يتدرج من إلحاق الأذى بالأنثى سواء كان أذى لفظى أو معنوى أو نفسى أو جسدى أو جنسى أو استغلالها وإجبارها على ممارسة أفعال بالإكراه، كما يمتد العنف أيضا إلى العنف الاقتصادى والحرمان من التعليم والعمل، والحرمان من الميراث، وغيرها من دوائر ومظاهر العنف الممارس ضد الفتيات والنساء، وبرزت فى الآونة الأخيرة لدى بعض الدراسات العنف الإلكترونى الذى يتمثل فى التهديد بالصور أو ممارسة الإبتزاز بقصد إجبار الفتيات على ممارسة أفعال رغما عنها، أو خوفا من التهديد والفضيحة، الأمر الذى جعل العديد من الحالات تقدم على الانتحار كما رصدته بعض الصحف(٣٠).

ويمكن أن نرصد أهم دوائر العنف الأسرى الممارس ضد المرأة من وجهة نظر المشاركات "المعنفات" على النحو الآتى:

الدائرة الأولى: العنف الجسدى:

يتجلى العنف الجسدى فى العديد من الممارسات منها (اللكم, الصفع, رالكل, الخنق، رمى بالأجسام الصلبة, استخدام بعض الآلات الحادة أو التلويح بها للتهديد باستخدامها أو ضربها أو محاولة قتلها)، كما يتمثل فى تشويه أعضاءها الجنسية منذ الصغر فيما يسمى "الختان" الذى مازالت الكثير من الأسر خاصة فى المناطق الريفية تمارسه لفتياتها اعتقادا منها أن هذا التشويه يعف الفتاة، ويقلل من رغبتها الجنسية، وأشار المسح الصحى للأسرة المصرية فى عام ٢٠٢٢ إلى انخفاض نسب تشويه الأعضاء التناسلية

للإناث أعمار (٠ – ١٩ عام) بحوالى ٨ نقاط مقارنة بنظيره عن نفس الفئة العمرية فى مسح ٢٠١٤، كما انخفضت نسبة الأمهات اللاتى لديهن الرغبة أو النية فى تختين بناتهن فى المستقبل إلى ١٣٪ فقط مقارنة بحوالى ٣٥٪ فى عام ٢٠١٤. ورغم مؤشرات الإنخفاض التى يشير إليها المسح الصحى إلا أن ذلك لا يعنى عدم وجود هذه الممارسات المرتبطة بالعادات والموروث الثقافى السائد فى العديد من القرى[٣١]. كما أنه باستطلاع رأى الاتجاهات السلوكية للشباب الصادر عام ٢٠١٢ سجل الشباب الجامعى نسب مرتفعة فى تفضيل الارتباط بالفتيات "المختونات"، هذا بجانب رصد انخفاض بطئ فى نسب ممارسة التطبيب والتمريض لعمليات الختان[٣٢]، إضافة لتجاهل المسح الصحى الأخير لنسب التقاضى وإنفاذ القانون وتوقيع العقوبات على حالات التطبيب، وهو يعد مؤشر خلل فى إنفاذ القانون والإفلات من العقاب يجب التنويه عنه، رغم أن التعديلات التشريعية الأخيرة لقانون العقوبات رقم ١٠ لسنة ٢٠٢١ "المعنية بتغليظ عقوبة ختان الإناث" أسهمت فى التأكيد على أن هذه الممارسة تعد جريمة فى حق الفتاة، وحذف الضرورة الطبية كمبرر لتنفيذها، بجانب إدراج عقوبات للقائمين على ممارستها أو مروجيها[٣٣].

وتؤكد معظم المشاركات فى البحث (١٧) من النساء المعنفات داخل أسرهن على أنهن تعرضن لشتى أنواع العنف الجسدى من (ركل، ضرب، تلويح بالجردل المعدنى، استخدام خشبة، شد الشعر، اللكم بالأيدى، الضرب بالسير أو الخرطوم، كسر الأنف، كدمات فى الجسد) وذلك على (أيدى الزوج، الأخ، الحماة، أخو الزوج، أخوات الزوج، السلايف، المحامى فى وجود الزوج، أحد الجيران فى وجود الزوج). أى أن المشاركات فى البحث تلقين العنف على أيدى أفراد أسرهن أو أزواجهن، ولم يستطعن الإفصاح عن هذا العنف لذويهم خوفا من التهديد من قبل الزوج أو أهله، أو لعدم وجود مكان بديل تسكن فيه، وكذلك خوفا من تكرار العنف.

وأوضحت اثنين من المشاركات أنهما تعرضا لأبشع ممارسات العنف الأسرى ضد النساء بعد الزواج مباشرة، وأثناء الحمل لدرجة أن كلا الحالتين أصيبا بأمراض تناسلية نتيجة العنف الممارس ضدهن أثناء الحمل، ومرتكب هذا العنف لم يكن الزوج فقط؛ بل أيضا الحماه الذى أصابها بكسر فى الأنف ووقعت على مسمار جعلها تفقد الوعى، ولم تستطع شخصية كلا الزوجان حماية زوجاتهم من هذا العنف، كما أن عدم الإبلاغ سواء للأهل أو للشرطة جاء خوفا من تكرار العنف أو الحرمان من الأبناء.

فى حين أوضحت نصف المشاركات من المعنفات أن المحرض الرئيسى على العنف ضدهن لم يكن الزوج بالدرجة الأولى، بل كانت الحموات أو الحماه نتيجة لرغبتهم فى السيطرة على الأطراف الجديدة المنضمة للعائلة "زوجة الأبن" ومحاولة طمس شخصيتها منذ بداية الزواج لتكون خاضعة وخانعة لطلبات الزوج وأهله، فالأنثى تكرس استمرار العنف الممارس ضد جنسها سواء عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية وتربيتها للفتيات على الخضوع للذكر وسيطرته وشرعيته فى تأديبها وضربها، أو عن طريق ممارسة العنف عليها بنفسها سواء كانت الأم أو الحماة أو أخوات الزوج أو السلايف، وأكدت على ذلك مقولات نظرية التنشئة الاجتماعية التى تعمل على التمييز بين الجنسين منذ الميلاد، ومع القبول المجتمعى لتلك الثقافة لن تنتهى ثقافة العنف الممارس ضد المرأة طالما توجد النساء التى تدعم تلك الثقافة بل وتمارسه ضد جنسهن.

الدائرة الثانية: العنف النفسى والمعنوى:

يتجلى فى التقليل من أهمية ودور المرأة من خلال إطلاق بعض الألقاب عليها ونعتها بصفات لا تليق بكائن بشرى، فالسب والشتم والتهميش والهجر والإهمال، والترهيب والتخويف، والتهديد، وتشويه سمعتها، وابتزازها نفسيا، وإجبارها على الزواج، وإكراهها على ممارسة أفعال لا ترغب فيها، وحرمانها من الإشباع العاطفى والأمان، وحرمانها من الحرية، وكذلك النظرات المخيفة والإشارات والحركات الجسدية والصوت المرتفع والتكسير وتحطيم بعض أغراض البيت.كلها مظاهر من العنف النفسى الممارس ضدها

يسبب للمرأة الشعور بالخوف والتوتر والقلق وبالتالى تترك أثرا نفسيا أشد وأقوى من الآثار التى يتركها العنف الجسدى(٣٤).

بينت نتائج البحث تعرض أكثر من نصف المشاركات فى البحث للعنف النفسى والمعنوى، فإحدى المعنفات نعتتها حماتها منذ الأسبوع الأول فى زواجها بأفظع الشتائم، وهددتها بتشويه سمعتها وأذية أخواتها الصغار إذ لم تستجب لطلباتها وخدمتها والتى كانت منذ الساعة ٤ فجرًا وحتى الساعة ١٢ مساءًا، ولم تستطع إبلاغ أهلها عن ذلك الأذى النفسى والمعنوى خوفا من تلك التهديدات، هذا بجانب النظرات والشماتة التى وجدتها فى أعين السلايف "زوجات أخو زوجها" المقيمين معها بنفس المنزل وهى تعلف البهايم وتنظف تحتهم.

كما تعرضت مشاركة أخرى للعنف النفسى من والدتها وخالتها التى أصبحت حماتها فيما بعد لأفظع الشتائم والسب والقذف والخوض فى سيرتها رغم خضوعها الكامل لحماتها وخوفها من الإفصاح لأهلها لكى لا تنشب مشكلات بين والدتها وأختها، لكنها تأثرت وتألمت كثيرًا بما تحملته من إهانة ونظرات استعلاء من أخوات زوجها وهى تخدمهم، وحبس حريتها بدون مأكل ولا مياه ولا بلاط هى وأولادها، ثم طردها من الشقة قبل رجوع زوجها من السفر. فذلك العنف النفسى الذى عانت منه منذ الصغر أثر عليها بالخوف والقلق والإصابة بالأمراض النفسية واضطراب وارتعاش اليد والوحدة والإنعزالية والخوف من الناس، كما أصابها بأمراض عضوية كمرض السكر.

وتؤكد معظم المشاركات فى البحث من المعنفات على استمرار الزواج المبكر فى القرى، حيث تزوجن فى المرحلة العمرية ما بين (١٥ – ١٩ سنة)، كما أن بعضهن أجبرن على الزواج من أقاربهن رغما عن رأيهن وعدم موافقتهن على هذا الزواج، وكثير من المشاركات عبرن عن ذلك (المهم أهلى وافقوا عليه وأنا اتجوزته غصب عنى علشان ارضى أهلى). فطالما الوالد أو الأخوة وافقوا قضى الأمر، وهذا يعد انتهاك

لحريتها وإتخاذ قرارها فى الزواج، كما يعد مخالفًا للشريعة التى تبيح سؤال الفتاة عند الزواج ولا يتم إلا برضاها.

وتتفق مع تلك النتائج العديد من الدراسات التى ترى أن تعرض المرأة للعنف النفسى والمعنوى بشكل متعمد، مع ملاحقتها وتخويفها يفقدها ثقتها فى نفسها، ويجعلها تنهار بشكل تدريجى ويتسبب لها فى الكثير من الآلام العضوية، وقد يصيبها ببعض الأمراض النفسية والعضوية، هذا بجانب العنف النفسى الذى يصاحب العديد من النساء عندما تجبر على الزواج من أزواج غير مرغوب فيهم، وخاصة لو كانوا أكبر منهن، فالزواج المبكر للفتيات مازال منتشرًا فى معظم القرى، إذ أشار آخر تقرير للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٨ إلى ارتفاع عدد حالات الزواج للقاصرات فى الفئة العمرية أقل من (١٥) عاما لتبلغ (١١٨) ألف حالة زواج سنويا بنسبة تعادل ٤٠٪ من إجمالى حالات الزواج فى مصر. ويترتب على هذا الزواج العديد من الآثار النفسية والاجتماعية والصحية التى تقع بشكل أساسى على الفتيات، اللواتى يقمن بممارسة علاقات والقيام بمهام لا تستطيع صحتها النفسية أو الجنسية القيام بها، وبالتالى تتزايد حالات الطلاق المبكر فى ظل هذه الزيجات حيث بلغت (١٢٠٠) حالة طلاق، وأكثر من (١٠٠٠) فتاة ترملت[٣٥]. ومع استمرار الزواج فالفتاة تكون مجبرة على ممارسة العلاقة الزوجية التى لا تعرف عنها شيئا لأن الثقافة الجنسية غير واردة بين الجميع فى القرى، وتقع ضمن المسكوت عنها، ومن العيب الإفصاح عنها أو معرفتها، وتترك تلك العلاقة أثر نفسى بالغ الضرر على المرأة وعلى صحتها النفسية والعقلية لكنها فى ظل خصوصية الشأن العائلى لا تستطيع البوح بها أو الإفصاح عنها، مما يثير العديد من المشكلات بين الزوجين التى قد تؤدى لحدوث نزاعات وتفكك فيما بعد، فقوة تحمل المرأة لتلك الممارسة الغير مرغوب فيها تتوقف على عدد من العوامل منها وجود الأبناء، أو التكيف مع الوضع، أو لعدم وجود طرف يستمع لمعاناتها، فتظل تعانى وتشتكى من آلام متعددة تتطور لتصيبها بالعديد من الأمراض العضوية فيما بعد نتيجة لكتمان تلك الآثار[٣٦].

الدائرة الثالثة: العنف الجنسى:

يعنى محاولة للحصول على علاقة جنسية، أو أية تعليقات أو تمهيدات جنسية، أو أية أعمال ترمى إلى الإتجار بجنس الشخص أو أعمال موجهة ضد جنسه بإستخدام الإكراه باقترافها بشخص آخر مهما كانت العلاقة القائمة بينهما، وفى أى مكان، كما يشتمل العنف الجنسى زنا المحارم، الخيانة الزوجية، الإخلال بالواجبات الزوجية أو الإكراه على ممارستها، التحرش الجنسى الشاذ، الاغتصاب الذى يعنى ممارسة العلاقة الجنسية بالإكراه(٣٧).

أشارت العديد من الدراسات إلى أنواع العنف الجنسى الممارس ضد الفتيات والنساء بداية من "التحرش الجنسى، والإجبار على ممارسة علاقات جنسية شاذة لا ترغب فيها الزوجة، ومعدلات الخيانات الزوجية سواء عبر الإنترنت أو فى الواقع"، وتعرضها لهذا النوع من العنف قد يؤثر على الحالة النفسية ويصيبها بالإحباط والتوتر والقلق (٣٨).

وأكدت أكثر من نصف المشاركات من المعنفات على معاناتهم من العنف الجنسى الممارس ضدهن منذ بداية الزواج، فمنهن من عانين من الخيانة الزوجية بعد أشهر قليلة من الزواج من قبل أزواجهن، ومنهن من عانين من ممارسة العلاقة الزوجية بالإجبار والإكراه لتزويجها دون رغبتها، أو لغلظته فى التعامل معها أثناء العلاقة، أو لدوافع نفسية أدت لبغضه مع الوقت، كما تعرضت حالتين منهن إلى التحرش الجنسى من قبل أخو الزوج أو الرغبة فى ممارسة العلاقة دون رغبتهن، الأولى بعد وفاة الزوج، والثانية أثناء وجود الزوج الذى لم يستطع الدفاع عن زوجته أمام الأخ الأكبر. ولم تستطع تلك المعنفات البوح بما تعرضن له خوفا من التهديد بالبعد عن الأبناء، أو تشويه سمعتهن، أو لأنه يمس خصوصية الأسرة، ولا يمكن البوح به أو الإبلاغ عنه فى الجهات المختصة لخصوصية الريف فى التعامل مع تلك القضايا.

ويتفق مع تلك النتيجة نتائج بعض الدراسات التى ترى أن هذا النوع من العنف قد لا تتقبله بعض الثقافات فى المجتمع الريفى ولا تستطيع البوح عنه أو الإفصاح عن وجوده

لأنه يمس ما يسمى "*شرف العائلة أو سمعتها*" ويقع ضمن الجرائم المسكوت عنها. فى حين توجد ازدواجية فى مدى تقبل وتعامل الثقافة والأعراف السائدة لقضايا العنف الجنسى إذا ما تم ممارسته من قبل الزوج "الخيانة الزوجية على سبيل المثال" فلا يتم إلقاء اللوم عليه أو تتأثر سمعته لكونه رجل يفعل ما يشاء، فى حين إذا مارست الزوجة هذه الخيانة نجد اختلاف فى التعامل معها، ويتم تشويه سمعتها وإلقاء اللوم عليها. الأمر الذى قد يزيد من الشعور بالظلم الذى تتعرض له النساء، ومن ثم يترك أثارًا متعددة على صحتها العضوية والنفسية (٣٩).

الدائرة الرابعة: العنف المرتبط بالثقافة السائدة فى المجتمع

يطلق عليه أيضا العنف الاجتماعى، وهو فرض مجموعة من القيم والعادات والتقاليد التى قد تعوق من حرية المرأة، والتى تكرسها أساليب التنشئة الاجتماعية السائدة فى بعض المجتمعات والتى تفرض أدوارًا مختلفة لكلا الجنسين، وتتعمد التمييز بينهما منذ الميلاد، كما تعلى من قيم الرجولة وسيطرته وفرض هيمنته وقوته، فى حين تقلل من قيم الإنوثة وتزرع فيها الخنوع والخضوع وطاعة الذكور فى الأسرة وخدمتهم(٤٠)، وهو ما أكدت عليه نظرية التنشئة الاجتماعية التى تفسر وتحلل العلاقة غير المتكافئة بين الجنسين والتى تقوم الأم بغرسها عن طريق أساليب التنشئة المختلفة.

ومن أنواعه أيضا العنف المجتمعى والثقافى المرتبط بالنظر إلى المطلقات، والوصم الاجتماعى الذى يلحق بهن، وتقييد حريتهن وتعاملاتهن، كما يشمل قبول الثقافة المجتمعية لحرمان المرأة من حقها فى الميراث، فهناك بعض العائلات لا تحبذ نقل الميراث للأشخاص من خارج العائلة، والبعض قد يعوض الإناث بالأموال بدلا عن ميراثها، والبعض منها تحرمهن دون تعويض(٤١). وتدلل نتائج العديد من البحوث والدراسات على أن قوة وسيطرة العادات والتقاليد والأعراف السائدة على بعض الأشخاص أقوى بكثير من التعليم والمكانة والمستوى الاقتصادى الذى ينتمون إليه، فمازالت "قضايا الختان،

الزواج المبكر، الثأر" مطروحة ومنتشرة فى الكثير من العائلات فى القرى رغم التعليم والمستوى الاقتصادى والاجتماعى المرتفع(٤٢).

أكدت معظم المشاركات من المعنفات على وجود العنف الاجتماعى الممارس ضدهن من قبل الأخ، حيث أوضحت أثنين من المعنفات سوء تعامل الأخ الأكبر معها وسيطرته وتحكمه فى أمور حياتها الأمر الذى يجعلها تكره حياتها ولا تثق فى ذاتها، هذا بخلاف العنف الاجتماعى والثقافى المرتبط بالنظرة للمطلقات التى عانت منها سبعة من المشاركات فى البحث من المعنفات، هذا بجانب معاناتهن من العنف الواقع ضدهن بعد الطلاق وتشويه سمعتهن، كما أوضحت ثلاث مشاركات عن معاناتهن من خيانة أزواجهن لهن، ومنهن من طلبن الطلاق لهذا السبب. ونظرا لتميز الريف المصرى بخصوصية فى معالجة القضايا الأسرية داخله، وتنتشر الأخبار فيه بشكل سريع، الأمر الذى قد يسبب العديد من المشكلات والتى قد تكون ضحيتها النساء، ومن ثم يؤثر فى تعرضهن للعنف المجتمعى والثقافى الذى يتفق مع نتائج البحث.

الدائرة الخامسة: العنف الاقتصادى

يعنى ممارسة الضغوط الاقتصادية على المرأة مثل منعها من التعليم والعمل أو إجبارها على العمل، وأيضا السيطرة على الإرث، والسيطرة على إمتلاكها للنقود (أخذ راتبها الشهرى)، وعدم إشراكها فى مشاريع الأسرة وأعمالها أو حرمانها من المال لقضاء إحتياجاتها.كما يتضمن الزج بالمرأة فى قضايا ديون وصكوك بدون رصيد، الحرمان من العلاج على نفقة الزوج، وغيرها من المظاهر(٤٣).

أكدت معظم المشاركات على معاناتهن من العنف الاقتصادى من قبل الأزواج، فإحدى المعنفات كانت تعمل ويسلب منها الزوج وأهله راتبها دون رغبتها، ولم يكتفوا بذلك فعند المرض أو الولادة يجبروها على الذهاب للعلاج على نفقة أهلها، كما منع الزوج إحدى المشاركات من العمل لمساعدته فى احتياجات المنزل، لكنه أجبرها على السلف من عيلتها، وبعض المعنفات ذكرن أن الزوج وأخوته وأمه كانوا يستحوذوا على

راتبها، ولم يكتفوا بذلك بل كان يتم تهديدها بالاستحواذ على المنقولات إذا توقفت عن العمل. والمعنفة الأخرى سلب الزوج منها الشبكة وأجبرها على السلف من أهلها لكى تسدد ديون زوجها التى اكتشفتها بعد الزواج، وظلت تعمل لتساعده فى سداد ديونه والتى أكتشفت فيما بعد أنها بسبب إدمانه للمخدرات.

وتتفق مع تلك النتائج ما أشارت إليه نتائج العديد من الدراسات بأن الزج بالنساء فى قضايا كثيرة وأخذ القروض باسمها دون وجود سندات ضمان أو رصيد أصبح سائدا، ويتنصل الزوج من ذلك لكى تتحمل الزوجة المسئولية والأعباء الناجمة عن ذلك، مما أدى إلى زيادة أعداد الغارمات ودخول الكثير منهن السجون فى قضايا شيكات بدون رصيد، هذا بخلاف ترك المرأة بمفردها تتحمل أعباء المعيشة والإنفاق على المنزل والأبناء وعدم رغبة الزوج فى العمل التى أصبحت ظاهرة منتشرة بشكل كبير فى القرى والحضر أيضا(٤٤)، ورغم عملها وإنفاقها من جهدها وتعبها على المنزل إلا أنه يمارس العنف عليها ويأخذ راتبها للصرف على التدخين أو يعطيه لأمه أو يصرفه على ديونه أو إدمانه. بمعنى أدق (لا بيرحم ولا بيسيب رحمة ربنا تنزل) كما عبرت إحدى المشاركات.

ويعد حرمان المرأة من التعليم والعمل عنفًا اقتصاديًا ضدها، وبالتالى يترك أثرًا كبيرًا عليها وعلى والمجتمع، وهذا المنع يمارسه الرجل للتحكم فيها وحرمانها من العمل بغض النظر عن كونها تساعد فى احتياجات المنزل أم لا، كما تجبر بعض السيدات على أنواع محددة من الأعمال وسلب راتبهن رغما عنهن، وقد يسيطر بعض الرجال على ما تملكه النساء من ميراث أو مشغولات ذهبية أو عقارات أو أموال أو غيرها واعتباره حق له يتصرف فيه كيفما شاء دون أخذ رأيها، حيث أجبر الزوج إحدى المشاركات على الذهاب للأهل لتحمل نفقة علاجها أثناء الولادة رغم أنها تعمل ويأخذ راتبها (٤٥).

الدائرة السادسة: العنف القانونى

يتخذ هذا العنف شكل التمييز فى تطبيق نصوص القوانين أو الإجراءات القانونية على كل من الرجل والمرأة، ويظهر ذلك فيما يتعلق بالخيانة الزوجية والحق فى رعاية

الطفل (قانون الحضانة) بعد الطلاق، كما يتخذ هذا العنف شكل الحرمان من المظلة القانونية وحمايتها لحقوق النساء فى الكثير من القضايا، هذا بخلاف الخوف الذى يصيب النساء عند الإبلاغ عن وقائع فى الجهات المختصة، وبطء الإجراءات وعدم سرعة إصدار الأحكام(٤٦).

بينت النتائج إجبار الكثير من المشاركات فى البحث من المعنفات على التنازل عن المنقولات التى دفعت ثمنها من عملها لكى تحصل على الطلاق من الزوج الذى كان عنيفا وطماعا هو وعائلته لما تمتلكه، كما أجبرت إحدى المعنفات أيضا على التنازل عن المنقولات مقابل الموافقة على الطلاق بحجة أنه مدان.

وعلى الرغم من أن إحدى المعنفات باحث قانونى وحاصلة على ماجستير فى القانون ورغم أنها قامت برفع الكثير من القضايا على الزوج لطلب الطلاق الذى طردها من المنزل وهى حامل بسبب معرفتها أنه تزوج قبلها ثلاث مرات، كما أصابها بورم فى الجهاز التناسلى لتعدد علاقاته الجنسية، إلا أنه قام بسرقة المنقولات بشقة الزوجية، وتعمد عدم الإنفاق على ابنته رغم حصولها على الحكم.

وتتفق نتائج بعض الدراسات مع ما أقرته المشاركات بوجود التمييز عند تطبيق قانون العقوبات على الجرائم المرتكبة ضد النساء، فلا يعتد بجريمة الضرب والعنف النفسى والجسدى إلا بعد شهادة الشهود وإثبات الواقعة فى محاضر صحية وخلافه، هذا فى حالة قدرة المرأة على الوصول للجهات المختصة والإبلاغ عن الواقعة أو الجريمة، فالثقافة المجتمعية السائدة فى بعض المجتمعات وخاصة الأقاليم الريفية لا تتقبل من المرأة الشكوى أو الإبلاغ عن وقائع تخص الشأن العائلى وتستهجن من تقمن بذلك، حتى الضباط المختصين والقضاة لا يعتدوا ببعض الشكاوى التى تخص الشأن العائلى رغبة فى إصلاح الأمر بينهم وعدم انتشاره ومراعاة خصوصيته، وبالتالى تضطر المرأة لتحمل الحياة فى ظل هذه الانتهاكات والعنف والضرب وتشويه السمعة، وإن استحالت

العشرة تجبر على التنازل عن حقوقها مقابل الحياة الآمنة فيما بعد وإن سلمت من ذلك(٤٧).

والباحث فى المشكلات القانونية يجد الكثير من النساء اللواتى يعانين من الحرمان من الحماية القانونية، سواء بسبب عدم الوعى بحقوقهن، أو عدم إدراك السبل اللازمة للوصول إلى هذه الحقوق، أو بسبب التمييز ضدهن وبطء إجراءات التقاضى، وصعوبة تنفيذ الأحكام خاصة ضد الرجل.

فى هذا السياق، نلحظ معاناة الكثير من المشاركات فى البحث من المعنفات من دوائر متعددة من العنف الأسرى ضدهن إما بشكل مباشر مثل العنف الجسدى والنفسى والمعنوى والجنسى والاقتصادى، أو بشكل غير مباشر مثل العنف الاجتماعى والقانونى، وغالبا ما يكون الطرف الذى يمارس هذه الأنواع من العنف "الأب أو الأخ، الخطيب، الزوج"، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة المجتمع الذكورى الذى يمنح الرجل الصلاحيات الاجتماعية الكاملة فى السيطرة على المرأة، ويولى المرأة مكانة دونية عنه.

وتزيد من استمرار قبول ثقافة العنف الأسرى ضد المرأة (النساء)، إذ تعيد المرأة فى المجتمع الأبوى إنتاج مكانتها المتدنية؛ من خلال ممارسة نفس أساليب التنشئة الاجتماعية التى تلقته فى أسرتها على أبنائها، وتعمل على تفضيل الذكور على الإناث، وتقوم بالتمييز بين الجنسين فى الملبس والمأكل والتعليم وغيرها مما يسود من عادات وتقاليد فى القرى، ثم تدفعها لممارسة الختان، وتجبرها على الزواج المبكر وخاصة من الأقارب، هذا بخلاف الخدمة فى المنزل وإهدار حقها فى اللعب والحياة، وبعد إتمام الزواج نجد الحموات من النساء تمارس العنف ضد زوجة الأبن أى ضد جنسهن إما بالسيطرة المطلقة عليها أو بدفع الزوج على السيطرة عليها والتحكم فيها من خلال استخدام أساليب العنف المختلفة معها، وهو ما ينتشر كثيرا فى القرى نظرا للسكن المشترك مع الحماة فى نفس المنزل، الذى ظهر لدى سبعة من المشاركات، ويثير هذا

السكن المشترك الكثير من المشكلات والعنف ضدهن والذى قد يختلف فى ريف الوجه القبلى عن ريف الوجه البحرى لاختلاف درجة خصوصية الشأن العائلى فيما بينهما.

٢) العوامل الدافعة لممارسة العنف الأسرى ضد النساء واستمراره

سبق وأشرنا أن المرأة نفسها من بين أحد العوامل الرئيسة لممارسة بعض أشكال العنف والتمييز ضد جنسها، والعمل على استمراره من خلال أساليب التنشئة الاجتماعية التى تعيد هذا التميز، هذا بجانب التقبل المجتمعى لتلك الثقافة وسلوكيات العنف ضد الفتيات والنساء بغية تحقيق التربية والإصلاح، كما تلقى تلك الثقافة اللوم على النساء عند البوح أو الإفصاح عن الانتهاكات والوقائع التى تتعرض لها خاصة فى الريف لما له من خصوصية فى قضايا النساء داخل العائلة. ويعد افتقاد النساء إلى الحماية والأماكن الأمنة التى تلجأ إليها عند تعرضها لتلك السلوكيات من بين العوامل المهمة فى انتشار العنف ضدها خاصة فى الريف، فكثير ما تلجأ النساء لأهلها ويردوها مرة أخرى لزوجها دون أخذ حقها أو تعهد بعدم تكرار تلك السلوكيات، ولا تستطيع الذهاب للجهات المختصة للإبلاغ خوفا من الثقافة المجتمعية التى تلومها فى ذلك، وخوفا من عدم الاهتمام بالبلاغ لوقوعه ضمن الشأن العائلى.

ويمكن إجمال العوامل الدافعة لممارسة العنف الأسرى ضد الفتيات والنساء، على النحو التالى:

أ- العوامل التربوية: يمكن أن تكون التربية العنيفة التى نشأ عليها الفرد أحد الأسباب التى تولد لديه العنف وتجعله ضحية له، حيث تشكل لديه شخصية ضعيفة وغير واثقة فى نفسها، مما يؤدى إلى تعويض وإستدراك هذا الضعف فى المستقبل بالعنف، بحيث يستقوى على الأضعف منه، وفى العادة تكون المرأة هى الطرف الأضعف، ويتفق ذلك مع نظرية تناقل الخبرات بين الأجيال التى ترى أن العنف المشاهد والممارس ينعكس بالسلب على الأبناء، وبالتالى قد يمارسونه فى المستقبل مع زواجتهم وأبنائهم (فالعنف دائما ما يولد عنف)[٤٨]. واتفقت أيضا بعض المشاركات فى البحث بأن الزوج يمارس

ضدهن العنف بسبب ضعف شخصيته أمام والدته وإخوته وبالتالى يعوض ذلك فى الزوجة والأبناء.

ب- العوامل الاجتماعية: هناك أفكار مرتبطة بسيطرة العادات والتقاليد تحمل فى طياتها الرؤية التمييزية بين الجنسين منذ الميلاد، والتى تكرس من خلال أساليب التنشئة الاجتماعية، مما يؤدى إلى تخفيض دور الأنثى وفى المقابل زيادة دور الذكر، كما أن الأمثال والعبارات التى يتداولها الناس فى المجتمع تؤصل هذه النظرة بما فى ذلك النساء أنفسهن (لو جبتى ولد اتشال الهم واتفرد، ولو جبتى صبية اتهدت الحيطة عليا) التى تبرر مدى تأصيل هذه العادات، هذا بخلاف دور وسائل الإعلام والمسلسلات والأفلام فى تكريس تلك النظرة الدونية وتدعيم هذا التمييز(٤٩). وهذا ظهر بوضوح لدى معظم المشاركات فى البحث من المعنفات اللواتى أقررن وجود التمييز فى التعامل ضد جنسهن من قبل الزوج أو الحماة أو أحد الأقارب، كما ظهر جليا لدى المطلقات من المشاركات اللواتى عانين من الوصم الاجتماعى لهن بعد الطلاق، وإلقاء اللوم عليهن فى حدوث ذلك، ولم تسلمن معظمهن بعد الطلاق من تلك النظرة والتوبيخ والإهانات من أهل الزوج السابق والتى لاحقت أيضا أبنائهن. ويظهر ذلك بوضوح فى الريف بشكل عام، وتختلف درجة هذه النظرة المجتمعية للنساء فيما بين ريف الوجه القبلى وريف الوجه البحرى.

ج- العوامل الثقافية: ثقافة التبرير الموجودة فى المجتمع، والتى تساهم فى التبرير للمعنف ومسامحته بحسب تلك المعايير الثقافية، كما تتقبل هذه الثقافة ممارسة العنف من الذكور للإناث ولا تتقبل العكس، بل وتلقى اللوم على المرأة الضحية وتبرر للجانى فعلته، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى انتشار العنف وتفجير السلوك العنيف الموجود فى الأصل لدى الرجل والذى تدعمه وتقويه تلك المعايير الثقافية، هذا بجانب انتشار الأعراف الاجتماعية التى لا تنظر للمرأة بشكل متساوى مع الرجل بل تدعم فكرة سلطة الرجل على المرأة من منطلق ممارسته لرجولته، هذا بجانب بعض التفاسير الدينية والنصوص التشريعية التى تسير وفق هذا الاتجاه(٥٠).

وأكدت على هذا بعض المشاركات فى البحث من المعنفات حيث تعامل الزوج معها بالعنف وحب السيطرة عليها وخداعها رغم عدم تعليمه ومهنته الحرفية،كما عانت أخريات من تحكم الزوج وأهله فى الزوجة واجبارها على العمل وسلب راتبها دون رغبتها، ولم يكتفوا بذلك بل قاموا بتهديدها وتشويه سمعة إخوتها لعدم الإفصاح عن تلك الممارسات العنيفة التى تخضع لها، وكل ذلك يتم فى ظل ثقافة سائدة وعادات وتقاليد تبيح سيطرة الرجل على المرأة ولا تدينه.

واتفقت مع تلك النتائج بعض الدراسات التى أشارت نتائجها إلى أن الجهل بثقافة التعامل مع الآخرين والذى قد يكون من الطرفين المرأة والشخص الذى يمارس العنف ضدها، وعدم وعى المرأة بحقوقها وواجباتها من جهة، وجهل الطرف الآخر بهذه الحقوق من جهة أخرى قد يؤدى إلى التجاوز والإعتداء، فضلا عن تباين المستوى العلمى والثقافى بين الزوجين، فإذا كانت الزوجة الأعلى فى هذا المستوى يتحين الرجل الفرص للإنتقاص من مكانتها (٥١).

د- العوامل الاقتصادية: تلعب الأوضاع الاقتصادية الراهنة فى ظل الأزمات العالمية والأوبئة مثل جائحة كورونا وما صاحبها من تداعيات دورًا مهما فى تزايد الضغوط على الأفراد والأسر، ومن ثم فنسب البطالة المرتفعة وتزايد معدلات الفقر لدى الكثير من الفئات، وتدنى معدلات الأجور، وعدم وجود فرص عمل آمنة، وتزايد عدد السكان، جعل من الصعب الحصول على لقمة العيش والحياة الكريمة التى تحفظ للكثير من الأفراد كرامتهم الإنسانية، وقد تدفع تلك العوامل الأفراد لاتخاذ السلوكيات العنيفة منهجا للتعامل مع أفراد أسرته؛ بل ويصب غضبه على المرأة بحجة هذه الظروف الضاغطة.

وهذا ما واجهته العديد من المشاركات فى البحث من المعنفات، اللواتى عانين من العنف الاقتصادى من قبل أزواجهن، وسلب رواتبهن رغما عن إرادتهن، والبعض الآخر ترك مسئولية الإنفاق على النساء دون المساعدة بالعمل من أساسه، ورغم ذلك يسلب راتبها ويمنع حريتها فى إدارة المنزل وتلبية احتياجاته، ويمارس عليها العنف أيضا.

واتفقت معها نتائج العديد من الدراسات بأن العامل الاقتصادى يتصدر العوامل المساهمة فى ظهور العنف الزواجى، هذا بجانب حرمان المرأة من العمل، مما يجعلهن يسلبن حقهن فى العمل وإذا اضطر لعملها يسلب راتبها منها لفرض سيطرته عليها، وكثير من النساء فى ظل هذه الأوضاع الاقتصادية تلجأ للعمل بشكل متقطع لمساعدة أزواجهن الذين يعملون بدخل بسيط لا يكفى احتياجات أسرهن، أو الذين لا يرغبون فى العمل بأية مبررات واهية، وتتقبل النساء ذلك من أجل الحفاظ على أسرتها وتربية أبنائها، أو لعدم وجود مكان بديل تلجأ إليه(٥٢).

هـ- العوامل الشخصية: تتضمن سلوك الفرد وتنشئته الاجتماعية ورؤيته للعنف المتبادل بين الأفراد، بجانب بعض السمات الشخصية التى يتسم بها الرجال منها الشك والغيرة المستمرة، وحب السيطرة والتحكم، التى تسبب العديد من السلوكيات العنيفة بين الأزواج، هذا بجانب توجه بعض الأفراد للسلوكيات المنحرفة مثل الاعتياد على العنف والبلطجة، وأخذ الحق بالقوة، واللجوء للمخدرات والإدمان عليها كنوع من إظهار القوة والرجولة على المرأة، أو نتيجة للاحباط الذى يصاب به فى المجتمع، هذا بخلاف السرقات والجرائم التى يرتكبها البعض(٥٣). كذلك الاضطرابات الشخصية التى قد تصيب بعض الأفراد وحب التملك نتيجة للتعود على امتلاك كل شئ حتى الفتيات، وبمجرد رفض الفتاة لهذا الزواج تتحول المحبة لسلوك عدائى وانتقامى يؤدى إلى تهديدها أو قتلها مثلما حدث فى بعض الوقائع المنشورة.

ظهرت تلك العوامل المرتبطة بشخصية الخطيب لدى إحدى المعنفات من الفتيات التى تعرضت لابتزاز وتهديد من خطيبها وأبن عمها بعدما فسخت الخطوبة منه بسبب تصرفاته وسلوكياته الغريبة فى حب التملك والضرب والإهانة، واستمر التهديد والإيذاء لها بعد فسخ الخطبة لدرجة امتدت إلى مطاردتها فى عملها فى أكثر من مكان.

و- العوامل البيئية: تلعب الأزمات والكوارث البيئية دورًا لا يستهان به فى تفشى ظاهرة العنف، حيث ارتفاع درجات الحرارة وطول فترة فصل الصيف يسبب الكثير من التوتر

وعدم القدرة على التحمل، بجانب الضغوط الاقتصادية والمادية التى تعانى منها العديد من الأسر، واضطراب المحاصيل وعدم جودتها بسبب التغيرات المناخية، هذا بخلاف التكدس السكانى والإزدحام وضعف الخدمات ومشكلة الحصول على السكن وقلة فرص العمل بين الشباب، فجميعها عوامل تصيب الإنسان بالإحباط والقلق والتوتر وقد يدفعه ذلك إلى ممارسة العنف على الطرف الأضعف منه خاصة النساء، أو يقدم على إدمان المخدرات، أو يقدم على الانتحار(٥٤).

أكدت نتائج العديد من الدراسات على أن الإدمان على المخدرات وانتشار العنف بين الأزواج المصاحب لهذا الإدمان من بين الأسباب الرئيسية لمشكلة الطلاق فى المناطق الحضرية والريفية التى برزت فى المجتمع المصرى(٥٥). وأتفقت معها العديد من المشاركات فى البحث من المعنفات بأن سبب المشكلات بينها وبين زوجها يرجع إلى إدمانه للمخدرات، وتراكم الديون عليه، والتعامل العنيف معها ومع الأبناء، هذا بخلاف سرقة بعض المنقولات، أو الممتلكات الأمر الذى أدى لحدوث الطلاق.

ز- العوامل القانونية: بعض النساء يتراجعن عن طلب الحماية القانونية وقت الخلافات لغياب التمكين الاقتصادى الذى من شأنه أن يعطيهنّ الشعور بالأمان تجاه أنفسهنّ وتجاه أولادهنّ، كما أنّ سيدات كثيرات يواجهن صعوبة فى الحصول على الطلاق والحضانة والنفقة بسبب عدم وجود دخل لهن أو مكان بديل يلجأوا له. وكثير من النساء المعنفات تتراجع عن القيام بطلب الحماية القانونية أو رفع قضايا للحصول على الطلاق خوفا من "التهديد الذى تتعرّض له والذى فى أغلب الأحيان يرتكز على تهديد الزوج لها بحرمانها من أطفالها، أو تهديد الحماة بالحرمان من الأبناء" فالرجل يستمدّ القوة من القوانين والثقافة الداعمة له، وعلى النساء السكوت والارتضاء بهذ الأمر، مقابل أن تعيش مع أطفالها، الذين يتأثرون سلبا بتلك العلاقات غير المستقرة بين الوالدين(٥٦).

هذا ما أكدت عليه العديد من المشاركات فى البحث من المعنفات، حيث تعرضن للتهديد والحرمان من الأبناء، أو التهديد بتشويه سمعة أخواتهن وذلك لإجبارهن على

تحمل الحياة مع الزوج وأهله فى ظل العنف والانتهاكات المستمرة فى حقهن، وعدم إبلاغ الأهل أو طلب الطلاق، والتى عبرت عنه إحدى المعنفات بقولها (أهل جوزى راحو بيت أهلى وخدوا بنتى فأضطريت أرجع لجوزى عشان أربى بنتى).

من خلال ما سبق، نجد أن الوزن النسبى الأعظم للعوامل التى قد تدفع لاستمرار وتيرة العنف ضد النساء فى الأسر الريفية ترجع إلى جملة "العوامل الاجتماعية والثقافية والتربوية والاقتصادية"، مقابل دور أقل للعوامل الشخصية والسلوكية والبيئية والقانونية.

٣) الآثار المختلفة المصاحبة للعنف الأسرى الممارس ضد المرأة

حين يحدث العنف لا ينجو عضو من الأسرة عادة من آثاره، إذ أن الجميع يصبحون ضحايا له، فالعنف يعوق حركة الأسرة ويجعل من الصعب عليها القيام بوظائفها. فقد يترتب على العنف الأسرى الموجه ضد المرأة آثارًا مادية وجسدية، إلا أن الآثار النفسية والاجتماعية لجميع أشكال العنف سواء كانت مادية أو معنوية أعمق وأشد من الآثار المادية. فإحداث تشويه فى جسد المرأة نتيجة عنف مادى يؤدى إلى آثار نفسية تفوق فى ألمها الألم المادى الذى عانته المرأة. فضلا عن ذلك فإن الآثار المادية للعنف هى فى الغالب ذات طبيعة مؤقتة، أما الآثار النفسية والاجتماعية فإنها ممتدة وبعيدة المدى، ولا تقتصر هذه الآثار على المرأة المعنفة كفرد بل تمتد لتصيب المرأة عموما كجنس وفئة اجتماعية(٥٧).

ويركز هذا الجزء على رصد أهم الآثار المختلفة التى قد تصيب المرأة نتيجة العنف الممارس ضدها من قبل أفراد الأسرة، على النحو التالى:

أ) الآثار النفسية: تتعرض المرأة المعنفة لواحدة أو أكثر من الأعراض الآتية، والتى تترك آثارها على مختلف جوانب الحياة النفسية والصحية لديها، وتختلف شدة هذه الأعراض بناء على درجة حدة وتكرار واستمرارية العنف الموجه ضدها: (الشعور بالإحباط والاكتئاب – الشعور بعدم الاستقرار وعدم الأمان- الإحساس بالعجز والضعف الاعتمادى – الإحساس بالإذلال والمهانة- اختلال الثقة بالنفس والنظرة الدونية للذات-

الاضطرابات المختلفة فى الصحة النفسية – فقر الشعور بالسلام النفسى والعقلى- الشعور بالذنب وجلد الذات – فقدان القدرة على المبادأة واتخاذ القرارات). هذا بجانب إصابتها بالأمراض النفسية والجسدية المتنوعة مثل "فقدان الشهية، واضطرابات الدورة الدموية، واضطرابات المعدة، والآلام الجسدية المختلفة"(٥٨).

ومن بين الآثار النفسية أيضا تكوين صورة سلبية عن الذات، حيث تتحدد اتجاهات نمو شخصية الفرد وفقا للخبرات التى يكتسبها خلال طفولته، ولما كانت الأسرة المصرية تنشأ أطفالها على قيم التمييز بين الجنسين، فإن الطفلة الأنثى تندمج على المدى الطويل بهذه القيم والتوجهات، بحيث تنظر إلى نفسها باعتبارها أقل قدرات ومكانة من الطفل الذكر، وبالتالى تتكون لديها صورة سلبية عن ذاتها، وشخصية ضعيفة مقارنة بشخصية الطفل الذكر. ومن ثم تصبح غير قادرة على المطالبة بحقوقها(٥٩).

ونلحظ معاناة العديد من المشاركات من تلك الأعراض النفسية وخاصة الصورة السلبية عن ذاتها، والخوف وعدم الثقة، هذا بجانب الاضطرابات المختلفة فى الصحة النفسية والآلام المصاحبة لها، وظهر ذلك فى تعاملها مع أبنائها والأفراد المحيطين بها.

ب) الآثار الاجتماعية والثقافية: إعادة إنتاج علاقات النوع الاجتماعى، يترتب على هذا الأسلوب فى التنشئة الاجتماعية على المدى الطويل تبنى المرأة لهذه القيم والمعايير والتوجهات، وتنظر إليها باعتبارها توجهات صحيحة، وبالتالى تمارسها وتطبقها فى تنشئتها وتربيتها لأطفالها الإناث وأخواتها الذكور، وتغرس فيهم قيم التفوق والسيطرة على أخواتهم الإناث، مما يسهم فى إعادة إنتاج علاقات النوع الاجتماعى التقليدية التى تناولتها النظرية النسوية فى بعض مقولاتها (٦٠).

وهو ما نلحظه بشكل كبير فى الثقافة السائدة فى الريف المصرى، التى تعيد إنتاج علاقات النوع الاجتماعى والتمييز بين الجنسين فى التعليم والعمل وخلافه وذلك من قبل المرأة ذاتها كما أوضحنا سابقا، والتى تتباين درجتها فى ريف الوجه القبلى بشكل أكبر عن ريف الوجه البحرى، كما عبرت عنه المعنفات فى البحث. هذا بخلاف الوصم

الاجتماعى التى تعانى منها المطلقات والخوض فى خصوصية تجربة طلاقهن وإلقاء اللوم الدائم على المرأة فى حدوث هذا الطلاق، فتلك الثقافة تبرر دائما للرجل سلوكياته وأفعاله العنيفة مهما بلغت شدتها، وتدين المرأة فى معظم أفعالها.

ج) الآثار الجسدية والصحية: تظهر العاهات الجسدية والكدمات المختلفة على جسد المرأة نتيجة للعنف الواقع عليها من الزوج أو أهله، وبالتالى تكون عرضة للعديد من الأمراض العضوية مثل السكر والضغط بسبب الحزن والآلام النفسية التى تترتب على هذا العنف. فالأسرة التى تقع فيها حالات العنف بين أفرادها تنشأ بينهم حواجز نفسية ومشكلات سلوكية وانقسامات داخلية تؤدى إلى القطيعة والكراهية والحقد والحسد والرغبة فى الانتقام والتفكك الأسرى بالطلاق (٦١).

وذكرت جميع المشاركات فى البحث تأثرهن بالعديد من الآثار الجسدية والمادية والاجتماعية المصاحبة للعنف الممارس ضدها من قبل الزوج وأخوته أو الحماة، لكن الآثار النفسية التى تركتها على جميع المعنفات كانت أشد ألما واستمرت لفترات طويلة من المعاناة، ولم تقتصر تلك الآلام على الحزن والخوف والقلق والتوتر؛ بل امتدت أيضا إلى النظرة السلبية لذواتهن، والخوف من الخوض فى تجارب جديدة، كما أمتدت آثار تلك الآلام النفسية إلى بعض الأبناء وأصبح لديهم خوف وقلق من الآباء، وتأخر مستواهم الدراسى نتيجة للعنف الذى يشاهدونه بين الوالدين.

٤) الآليات المقترحة لكسر دوائر العنف الأسرى فى الريف:

ناقش البحث دوائر العنف الأسرى ضد المرأة فى الريف من وجهة نظر المعنفات المشاركات فى البحث، ومدى معاناتهن مما تعرضن له من أشكال ومظاهر مختلفة من العنف الأسرى عبر مراحل حياتهن المختلفة سواء قبل الزواج أو أثناءه أو بعد حدوث الطلاق أيضا، كما تطرق البحث إلى تحديد العوامل الدافعة والمتسببة فى حدوث سلوكيات العنف الممارس ضد النساء فى المجتمع الريفى، والتى اختلفت ما بين المشاركات فقد عانت معظمهن من الدوافع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التى تدفع

الأطراف الأخرى فى العائلة على ممارسة سولكيات العنف ضدهن بكافة أنواعه ومظاهره، فى حين تعرضت الأخريات من العنف بسبب العوامل الشخصية والبيئية وضعف الوعى بالنصوص القانونية.

كما امتد البحث ليتناول الآثار المختلفة المصاحبة للعنف التى تعرضت له المشاركات، والتى عانت من آلامه وأعراضه المختلفة، إذ عبرت معظمهن عن معاناتهن من الآثار الجسدية والصحية والاجتماعية بشكل كبير جراء السكن المشترك مع الأهل وانعدام الخصوصية فى الريف وتناقل الأخبار بين الجميع، لكن جميعهن أكدن على وطأة الآثار النفسية التى تركت جروح وآلام كبيرة فى أنفسهن، واستمرت لفترات طويلة من المعاناة، كما صاحبها الإصابة بالعديد من الأمراض العضوية والنفسية، ولم تقتصر تلك الألام والمعاناة على المعنفات فقط بل امتدت أيضا لذويهن من الأبناء أو الأهل.

وبهذا فقد رسم البحث صورة كاملة الأبعاد عن معاناة المرأة من دوائر العنف الأسرى الممارس ضدها فى الريف، ودوافعه وآثاره، وتلك الدوائر تحتاج إلى العديد من الآليات التى تساعد على كسرها بغية تحقيق الحماية وتوفير الحياة الآمنة للمعنفات، والتخفيف من الآلام التى تعانين منها فى ظل خصوصية العادات والموروثات الثقافية التى تسيطر على الريف المصرى بمختلف أقاليمه فى الوجه القبلى والوجه البحرى. وتتنوع تلك الآليات ما بين العديد من المستويات لتحقيق الحماية للمرأة من الجوانب الاجتماعية والثقافية، وأيضا من الجوانب القانونية، والتى يمكن إجمالها على النحو التالى:

المستوى الأول: المرأة ذاتها:

بما أن المرأة الريفية تشترك فى العنف الممارس ضدها عن طريق أساليب التنشئة التى تميز بين الذكور والإناث، ومن ثم تقوم بإعادة إنتاج هذا التمييز فى النشء الجديد، لذا فعلينا العمل على استهداف المرأة ذاتها بالتوعية بحقوقها فى جميع المجالات، توعية المرأة بعدم السكوت والإفصاح عن أى عنف أو اعتداءات ترتكب ضدها مهما كان الجانى من العائلة أو الزوج، الثقة بنفسها وبحقها فى الحياة الآمنة، الدفاع عن جنسها

وعدم تكرار أساليب التنشئة التمييزية بين الجنسين، بجانب العمل على تدريبها وتمكينها اقتصاديا لكسر دائرة العنف الاقتصادى الممارس ضدها.

المستوى الثانى: المستوى المجتمعى: ينقسم إلى مستويين للمعالجة:

الأول: المجال الخاص: تحتل المرأة الطرف الأضعف الذى يقع عليه التمييز واللوم والعنف والضرب والاستغلال منذ الصغر وحتى بعد الزواج نظرًا لسيادة المنظومة الثقافية الأبوية والتى ترسخها وتنشئ الأبناء عليها الإناث أنفسهن. لذلك تحتاج النساء إلى توعية مستمرة بحقوقهن وآليات لحمايتهن داخل الأسرة، وتوعيتهن بضرورة الإفصاح عن العنف المرتكب ضدها، وعدم الخوف من التهديد بالحرمان من الأبناء، هذا بجانب توعيتهن بدور مراكز الاستضافة وما تقوم به للنساء المعنفات وأماكن تواجدها.

الثانى: المجال العام: تنبع حماية المرأة فى المجال العام من خلال أرضية تشمل كفالة الدولة فى الدستور المصرى بحمايتها وتوفير بيئة آمنة خالية من العنف ضدها، وكذلك النصوص القانونية التى تهدف لتوفير جوانب الحماية لها من الجوانب القانونية. وعلى الرغم من وجود تلك الأرضية إلا أنها بحاجة إلى تدخلات وآليات لمساعدة النساء فى الوصول لحقوقهن وذلك من خلال بعض الآليات منها: "ضرورة تشديد العقوبات خاصة فيما تتعرض له المرأة من عنف واعتداءات، سرعة إصدار الأحكام لحماية المرأة من تكرار العنف ضدها، حماية الشهود، وطرح قانون موحد للعنف ضد المرأة يجمع فيه كافة النصوص التى تتعلق بالعنف والجرائم المرتكبة فى حق المرأة، ويراعى خصوصية الثقافة السائدة فى معالجتها لقضايا النساء".

المستوى الثالث: المؤسسات المعنية بالمرأة

خصصت الدولة العديد من المؤسسات التى أنشئتها لحماية وتمكين المرأة منها (المجلس القومى للمرأة، المجلس القومى للطفولة والأمومة، وزارة التضامن الاجتماعى)، وبجانبها مؤسسات المجتمع المدنى التى يرتكز عليها دور كبير فى توعية المرأة بحقوقها، والدفع وراء تنفيذ قانون العنف الموحد المقترح من قبلها، والتعاون مع الجهات الحكومية وغير

الحكومية لتعظيم الاستفادة من البرامج التوعوية لعدد أكبر من النساء، وزيادة برامج التمكين الاقتصادى المخصصة للنساء ومساعدتهن فى تسويق المنتجات، وجهود أخرى قامت بها تلك المؤسسات لمكافحة العنف ضد النساء بشتى أنواعه، وعلى الرغم من ذلك فالعنف الأسرى ضد النساء يحتاج لمزيد من الجهود لتترك أثرا فاعلا فى تقليل معدلات العنف الأسرى وخاصة داخل الريف، فمعظم الجهود لا تصيب المجتمع الريفى بالشكل الأكبر مثل المجتمع الحضرى، ولهذا يجب تكريس الجهود والتوعية فى المناطق الريفية بكلا الإقليمين القبلى قبل البحرى، وكذلك الإعلام والإعلان عن تلك البرامج والخدمات لزيادة معرفة النساء بها، وتمكين النساء من الوصول لتلك الخدمات ففى كثير من الأسر الريفية لا تستطيع المرأة الوصول لأية خدمات خوفا من الزوج أو اهله.

- **توصيات البحث**

تنقسم توصيات البحث إلى جزئين بحيث يشمل الجزء الأول المعالجة الاجتماعية لقضية العنف الأسرى فى الريف المصرى الذى يتمتع بخصوصية ثقافية واجتماعية خاصة فى قضايا النساء والأسرة، ويهتم الجزء الثانى بالمعالجة القانونية للعنف الأسرى وما تحتاجه النساء من حماية للوصول إلى حياة خالية من العنف الأسرى وآمنة. وذلك على النحو التالى:

أ- المعالجة الاجتماعية للعنف الأسرى ضد المرأة فى الريف:

- الدفع بحملات التوعية فلا نمل ولا نكل من تلك الحملات بمختلف مكوناتها، فالأوضاع الثقافية والاجتماعية السائدة فى الريف من الصعب تغييرها بشكل سريع أو فجائى مثل التغيير فى الأوضاع الاقتصادية أو التكنولوجية، ولهذا فعلينا السعى والاستمرار فى معالجة وحماية المرأة من دوائر العنف التى ترتكب فى حقها طيلة مراحلها المختلفة.

- توعية النساء بعدم تكرار دوائر العنف التى عانت منها مع البنات، ومنع الختان والزواج المبكر وإرغام البنات على زيجات دون رغبتها، وتربية الذكور بشكل متوازن وعدم السيطرة على أخواته البنات.

- التوعية المباشرة للنساء أنفسهن، والتوعية المستمرة للرجال بالحقوق والواجبات لكل طرف من أطراف العلاقة الزوجية، وكيفية إدارة الخلافات داخل الأسرة، هذا بجانب التوعية بالآثار المختلفة المترتبة على ممارسة العنف سواء على الزوجين أو على الأبناء.

- جعل برنامج مودة ووعى إلزامى للمقبلين على الزواج لإلزام الطرفين بحضور الندوات والاستفادة منها فى حياتهم الزوجية.

- توسيع دوائر التمكين الاقتصادى للمرأة وشمولها للعديد من المناطق القروية فى الوجه البحرى والصعيد لكى ننقذ النساء المعنفات المجبرات على تحمل العنف الممارس ضدها من قبل الزوج داخل الأسرة وتوفير مصدر دخل لها، يوفر لها ولأبنائها حياة كريمة وسكن لائق.

- الإعلام عن دور استضافة النساء المعنفات التابعة لوزارة التضامن الاجتماعى وأماكن تواجدها وخدماتها فى الريف، وزيادة أعدادها، والعمل على تسهيل ومرونة إجراءات الإقامة بها.

- العمل على تحسين الصورة الذهنية للمرأة فى الريف خاصة فى الدراما التليفزيونية والتى لا تعكس فى كثير من الأحوال ما تعانيه النساء من مهام داخل المنزل أو خارجه.

- الدفع بسيناريوهات متوازنة فى العلاقات الأسرية التى تظهرها فى الدراما لا تغالى فى العنف ضد النساء أو تغالى فى قسوة الرجال، فالواقع قد يختلف فى بعض الأحيان عما يكتبه المؤلفون.

ب- المعالجة القانونية للعنف الأسرى ضد المرأة فى الريف:

- الدفع بوجود أرضية قانونية تحمى المرأة فى كافة مشكلاتها وأوضاعها، والبعد عن التمييز بين الجنسين فى النظر لبعض القضايا.

- العمل على زيادة درجات الثقة فى الأرضية القانونية المخصصة لحماية المرأة، من خلال سرعة تنفيذ الأحكام، والوصول إلى المعتدى أو الجانى ونيل عقابه.

- توعية المرأة بضرورة الإبلاغ عما تتعرض له من انتهاكات وعنف داخل الأسرة أو خارجها، بغض النظر عن شخصية مرتكب العنف.

- العمل على سرعة إصدار قانون موحد للعنف ضد المرأة[٦٢] يشمل كل القضايا والعقوبات التى تخص العنف الممارس ضدهن، ويتلافى الثغرات القانونية بتلك القوانين، والأمر الأهم هو وجود آليات لتنفيذ الأحكام الصادرة التى تحصل عليها المرأة فى حق الرجال ولا تستطيع تنفيذها. هذا بخلاف سرعة التقاضى فى القضايا المتعلقة بالمرأة.

الخاتمة

اجتهد البحث فى تقديم رؤية شمولية للدوائر المختلفة للعنف الأسرى الممارس ضد النساء والفتيات فى الريف المصرى طيلة مراحل حياتهم، هذا بجانب توضيح العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية التى قد تدفع لممارسة العنف ضد النساء، ومعرفة آثاره وتداعياته عليها وعلى الأبناء، وذلك من خلال الدمج ما بين الرؤى النظرية المفسرة لسلوكيات العنف الأسرى الممارس ضد النساء، والتراث البحثى المعنى بذلك، والرؤى التحليلية السوسيولجية لحالات الدراسة من النساء المعنفات فى الريف المصرى، بغية تحقيق هدف الدراسة وتحليل دوائر العنف الممارس ضدهن فى الأسرة الريفية، ودوافع استمراره فى الآونة الأخيرة.

وفى سبيل تحقيق ذلك، تم تقسيم البحث لجزئين، عرض الجزء الأول: الإطار النظرى للبحث الذى اشتمل على أهمية البحث وأهدافه وإشكاليته، ورؤية حول مفاهيم العنف والعنف الأسرى ودوائر العنف، والإجراءات المنهجية له، وخصائص العينة ومبررات اختيار الحالات من النساء المعنفات، هذا بجانب عرض لأهم المقولات النظرية المفسرة للعنف ضد المرأة، والتراث البحثى المعنى بالعنف ضد المرأة. أما الجزء الثانى: تناول مناقشة نتائج البحث فى ضوء أهدافه، حيث اشتمل العرض على الدمج ما بين التراث البحثى ورؤية المشاركات فى البحث من المعنفات لمظاهر ودوائر العنف الأسرى الممارس ضد النساء والفتيات فى الريف المصرى، ثم تطرق البحث

لرصد العوامل والأسباب المختلفة التى قد تدفع لممارسة هذا العنف داخل الأسر، وأيضا التداعيات والآثار المختلفة المترتبة على ممارسة هذا العنف على النساء، وعرض لأهم الآليات المقترحة لكسر دوائر العنف الأسرى الممارس ضدهن، ثم توصيات البحث التى انقسمت لجزئين فى المعالجة "الجوانب الاجتماعية، والجوانب القانونية".

ومن خلال هذا العرض توصل البحث للعديد من النتائج من بينها:

- وجود اتفاق كبير بين التراث البحثى وبعض المقولات النظرية التى قدمت تفسيرات مختلفة لأسباب ودوافع ارتكاب العنف الأسرى ضد النساء فى الريف، ورؤى المشاركات فى البحث من المعنفات.
- تعددت دوائر ومظاهر العنف الأسرى الممارس ضد المشاركات من المعنفات فى المناطق الريفية، التى بدأت بالتمييز بين الجنسين منذ الولادة، ثم مراحل الطفولة والتنشئة غير المتكافئة بينهما والتى تكرسه وتدعمه النساء أنفسهن، ثم مرحلة المراهقة والتى تجبر الفتاة فيها على عملية الختان، وعدم مواصلة التعليم والزواج المبكر، ثم مرحلة الزواج وما تتعرض له المرأة من ممارسات سلوكية عنيفة من قبل الزوج أو أهله، وحرمانها من بعض حقوقها كالتعليم والعمل والميراث، هذا بجانب سلب راتبها إن كانت تعمل والتحكم فيه.
- نلحظ معاناة جميع المشاركات فى البحث من المعنفات من دوائر متعددة من العنف الأسرى ضدهن إما بشكل مباشر مثل العنف (الجسدى والنفسى والمعنوى والجنسى والاقتصادى)، أو بشكل غير مباشر مثل (العنف الاجتماعى والقانونى)، وغالبا ما يكون الطرف الذى يمارس العنف (الأب / الأخ، الخطيب، الزوج، أهله) ويرجع ذلك إلى طبيعة المجتمع الأبوى الذكورى الذى يُعلى من مكانة الرجل ويعطيه الصلاحيات الكاملة، ويقلل من مكانة المرأة.
- تدعم ثقافة العنف ضد المرأة فى المجال الأسرى واستمراره (النساء) كما بينته المشاركات، أى أن المرأة فى المجتمع الأبوى تعيد إنتاج مكانتها المتدنية من خلال

أسلوب التنشئة الاجتماعية الذى تمارسه مع أبنائها الذى يتعمد تفضيل الذكور على الإناث، منذ الولادة تقوم بالتمييز بين الجنسين فى الملبس والمأكل والتعليم وغيرها مما يسود فى القرى، ثم تدفع الفتيات لممارسة الختان، وإجبارهن على الزواج المبكر وخاصة من الأقارب، هذا بخلاف الخدمة فى المنزل وإهدار حقها فى اللعب والحياة، ثم بعد الزواج نجد النساء أيضا تمارس العنف ضد زوجة الأبن أى ضد جنسهن إما بالسيطرة المطلقة عليها أو بزج الزوج على السيطرة والتحكم والإهانة.

- رغم التغير الاجتماعى الذى يحدث فى المجتمع، وتتأثر به الأسر فى جميع المناطق، إلا أن هذا التغير لم ينعكس على تغيير العلاقات داخل الأسرة، وتقليل العنف الممارس ضد المشاركات فى البحث من النساء والفتيات فى القرى، فقوة العادات والتقاليد السائدة أكبر من حدوث تغير اجتماعى وتطور فى مجال تعليم وعمل المرأة، والنظرة إليها كإنسان خاصة فى الريف.
- إن الوزن النسبى الأعظم للعوامل التى قد تدفع لاستمرار وتيرة العنف الأسرى الممارس من وجهة نظر المشاركات من المعنفات فى الأسر الريفية ترجع إلى جملة (العوامل الاجتماعية والثقافية والتربوية والاقتصادية)، مقابل دور أقل للعوامل السلوكية والشخصية والبيئية والقانونية.
- عانت جميع المشاركات من العديد من الآثار والتداعيات الجسدية والمادية والاجتماعية المصاحبة للعنف الممارس ضدها من قبل الزوج وأهله، لكن الآثار النفسية التى تركتها عليهن جميعا كانت أشد ألما واستمرت لفترات طويلة، ولم تقتصر تلك الآلام على الحزن والخوف والقلق والتوتر؛ بل امتدت أيضا إلى النظرة السلبية لذواتهن، والخوف من الخوض فى تجارب جديدة، كما أمتدت آثار تلك الآلام النفسية إلى بعض الأبناء وأصبح لديهم خوف وقلق من الآباء، وتأخر فى المستوى الدراسى نتيجة للعنف الذى يشاهدونه بين الوالدين.

- تقصير العديد من الأسر فى تحقيق أساليب التنشئة الاجتماعية المتوازنة والتربية الصحيحة وتكريس التمييز بين الجنسين داخلها، كان سبب كبير فى اكتساب العديد من سلوكيات العنف وفرض القوة والسيطرة لدى الذكور وممارسته ضد الطرف الأضعف النساء، سواء كن فتيات أو متزوجات.
- تربية الفتيات على الخنوع والخضوع والخوف من الطرف الأقوى يفقدهن الثقة فى ذواتهن وبالتالى تقبلن السلوكيات العنيفة والاعتداء عليهن من جميع الأطراف دون الشكوى.
- القبول المجتمعى للعنف الأسرى الممارس ضد النساء من أكثر العوامل التى تؤثر على استمرار هذا العنف وانتشاره.
- الموروثات الثقافية والعادات السائدة فى الريف التى لا تنظر للعنف الأسرى الممارس ضد النساء بأنه "اعتداء أو جريمة" وتقبل حدوثه من أهم العوامل التى تعمل على انتشار هذا العنف بشتى أنواعه، وتلوم الطرف الذى يفصح عنه.
- عدم وعى المرأة بحقوقها القانونية أدى إلى استمرار العنف الممارس ضد المشاركات من المعنفات فى الأسر الريفية، والخوف من الإبلاغ لارتباطه بالشأن العائلى، وعدم وجود أماكن بديلة أو دخل مستقر يجبر النساء على تحمل تلك الممارسات.
- ضعف ثقة المعنفات فى حصول الجانى مرتكب العنف ضدهن على الردع الكافى، يجعلهن لا تسعين للإبلاغ، ولا تثقن فى الحماية القانونية وإجراءات التقاضى، وتجبرن على تحمل هذه السلوكيات العنيفة حفاظا على الأبناء واستقرار حياتهم.

المراجع

١. حنان صولى، العنف ضد المرأة فى المجتمعات العربية، الحوار المتمدن، العدد ٥٢٢٦، ٢٠١٧، الرابط:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=524480

2. United Nation, Information Series on Sexual and Reproductive Health and Rights Violence Against Women, Human Rights, 2022, p. 1.

٣. الأمم المتحدة، تقرير أممي: النساء والفتيات أكثر عرضة للقتل على يد أقربائهن، ٢٠٢٢.
https://news.un.org/ar/story/2022/11/1115877

4. United Nation, Information Series on Sexual and Reproductive Health and Rights Violence Against Women, Human Rights, 2022, p. 3.

٥. عادل عمر، النظريات المفسرة لسلوك العنف ضد المرأة، فبراير ٢٠٢٣، الرابط:
https://www.alfaraena.com/

٦. أريج البدراوى زهران، الجهود الدولية والحكومية للتصدى للعنف الأسرى الموجه للمرأة، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الخامس، العدد (٢٤)، ديسمبر ٢٠٢١، ص ١٠٤.

٧. راندا يوسف محمد سلطان وآخرون، العنف ضد المرأة الريفية فى محافظة أسيوط، Assiut (J. Agric. Sci., (46) No. (6) 2015 (143-160

٨. عصام المليجى وآخرون، العدالة الجنائية والحقوق الإنسانية للإناث ضحايا الجريمة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٢٤، تحت الطبع.

٩. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المسح الصحى للأسرة المصرية، ديسمبر ٢٠٢٢، ص ٣٣.

١٠. إيلين دمعة، أربع نظريات تفسر مسببات العنف، الرابط:
https://mirdad.app/articles/170/-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9-

١١. خروبى مفيدة، مظاهر العنف الأسرى الموجه ضد المرأة: دراسة استطلاعية بولاية ورقلة، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد الثالث عشر، ٢٠١٨، ص ١٢٢.

١٢. رجاء مكى محمد، إشكالية العنف: العنف المشرع والعنف المدان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ٩٠.

١٣. انظر لكل من:

- خروبى مفيدة، مظاهر العنف الأسرى الموجه ضد المرأة: دراسة استطلاعية بولاية ورقلة، مرجع سابق، ص ١١٧.

- أمال بو عيشة، وفريدة بولسنان، التصورات الاجتماعية للعنف الزواجى مظاهر سلبية وتطلعات ايجابية: دراسة على عينة من أسر المجتمع الجزائرى، مجلة الباحث فى العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج ٢٠١٥، ع ٢١، ٢٠١٥، ص ص. ١٥-٣٠.

١٤. تعريف من الباحث اشتقه من خلال الدراسات المتعددة عن العنف ضد المرأة. وذلك بالرجوع إلى:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٨/١٠٤" إعلان القضاء على العنف ضد المرأة (ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣)، مركز المعرفة الافتراضية للقضاء على العنف ضد السيدات والفتيات بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة" تعريف العنف ضد السيدات والفتيات"، الذى يمكن الوصول إليه من خلال الرابط: www.endvawnow.org

١٥. أحمد المجدوب وآخرون، ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية، التقرير الأول: العنف الأسرى: منظور اجتماعى وقانونى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣.

١٦. المرجع ذاته، ص ٤.

١٧. الحاج يوسف مليكة، النظريات المفسرة لظاهرة العنف ضد المرأة، جامعة الجلفة، ٢٠١٢، ص ٨.

١٨.غى روشيه، مدخل إلى علم الاجتماع، ترجمة: مصطفى دغنشى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٣، ص ١٦٥.

١٩. إيلين دمعة، أربع نظريات تفسر مسببات العنف، مرجع سابق، الرابط:

https://mirdad.app/articles/170/-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9-

٢٠. حسن محمد حسن، العنف الأسرى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠، ص ٤٥٢.

٢١. انظر لكل من:

-United Nation, Information Series on Sexual and Reproductive Health and Rights Violence Against Women, Human Rights, 2022.

- Nancy A. Crowell and Ann W. Burgess, Understanding Violence against Women, National Academy Press, Washington, 1996.

- V Chandra- Mouli & A Amin, Violence against Women and Girls, World Health Organization, 2022.

٢٢. راجع كل من:

- Violence against Women, the Monee Project- No. 6 / 1999.

- Nora Hahnkamper-Vandenbulcke and Izabela Bacian, Violence against Women and Domestic Violence, European Parliament, Post Evaluation Unit, June 2022.

- Evaw,Violence against Women and Girls, 2020- 2021, www.evaw.org.uk .

٢٣. راجع كل من:

- خالد بن سعود الحليبى، العنف الأسرى: أسبابه ومظاهره وآثاره وعلاجه، المملكة العربية السعودية، مركز التنمية الأسرية بالأحساء، ٢٠٠٥.

- الجازية الهمامى، العنف الأسرى فى بلدان المغرب العربى.. نحو كسر حاجز الصمت: الواقع والمقاربات"، مؤتمر كرامة حول العنف الأسرى، البحرين ٢-٤ ديسمبر ٢٠٠٨.

- حقائق عن العنف ضد المرأة فى مصر، تقرير صادر عن الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، ٢٠١٤، www.euromedrights.org

٢٤. راجع كل من:

- مروة نظير، العنف الموجه ضد المرأة فى المنزل: تصورات وخبرات وآليات المواجهة، ضمن بحث "العنف ضد المرأة: الأبعاد وآليات المواجهة"، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلس القومى للمرأة، القاهرة، ٢٠٢٢.

- نهى جمال عبد الحفيظ، طريف شوقى محمد، الأسس النفسية المفسرة للعنف ضد الزوجة ودور ضبط الذات فيها، مجلة الدراسات النفسية المعاصرة، مج (٢)، عدد (١)، مارس ٢٠٢٠.

٢٥. راجع كل من:

- المركز القومى للترجمة، مسح القيم العالمى: القيم كما تدركها جماهير العالم الإسلامى والشرق الأوسط، منصور معدل "تحرير"، عبد الحميد عبد اللطيف "ترجمة"، السيد يس "تقديم"، العدد ١٤٥٥، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

- United Nation, Information Series on Sexual and Reproductive Health and Rights Violence Against Women, Human Rights, 2022.

26. V Chandra- Mouli & A Amin, Violence against Women and Girls, World Health Organization, 2022..

٢٧. الجهاز امركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مسح التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة فى مصر، القاهرة، ٢٠١٧.

28. Nancy A. Crowell and Ann W. Burgess, Understanding Violence against Women, National Academy Press, Washington, 1996.

٢٩.انظر لكل من:

-Susan D. Somach, Gihan AbouZeid, Egypt Violence against Women, the United States Agency for International Development, April, 2009.

- مصر، حقائق عن العنف ضد المرأة فى مصر، الرابط:

http://www.cepal.org/mujer/noticias/paginas/7/42837/internal_link_EGYPT_VIOLENCE.pdf

- أريج البدراوى زهران، الجهود الدولية والحكومية للتصدى للعنف الأسرى الموجه للمرأة، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الخامس، العدد (٢٤)، ديسمبر ٢٠٢١، ص ١٠٤.

- هند فؤاد السيد، "قراءة اجتماعية للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان مصر ٢٠٢١"، الموقع الإلكترونى لمجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سبتمبر ٢٠٢١. http://www.siyassa.org.eg

٣٠. سليمان الغديان، يحيى خطاطبة، عز الدين النعيمى، صور جرائم الابتزاز الإلكترونى ودوافعها والآثار النفسية المترتبة عليها من وجهة نظر المعلمين ورجال الهيئة والمستشارين النفسيين، مجلة البحوث الأمنية، العدد ٦٩، يناير ٢٠١٨، ص ص ١٥٩- ١٦١.

٣١. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المسح الصحى للأسرة المصرية، ديسمبر ٢٠٢٢، جدول رقم (٩)، ص ٢٢.

٣٢. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج المسح الصحى للشباب والنشء- الصحة الإنجابية، ٢٠١٠.

٣٣. التعديلات القانونية لخطة العمل الوطنية للقضاء على ختان الإناث "تشويه الأعضاء التناسلية للإناث"، ٢٠٢٢- ٢٠٢٦.

٣٤. نهى جمال عبد الحفيظ، طريف شوقى محمد، الأسس النفسية المفسرة للعنف ضد الزوجة ودور ضبط الذات فيها، مرجع سابق، ص ١٢- ١٣.

٣٥. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، زواج الأطفال، ٢٠١٨.

٣٦. آمال بو عيشة، وفريدة بولسنان، التصورات الاجتماعية للعنف الزواجى مظاهر سلبية وتطلعات ايجابية: دراسة على عينة من أسر المجتمع الجزائرى، مجلة الباحث فى العلوم الإنسانية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ١٨.

٣٧. خروبى مفيدة، مظاهر العنف الأسرى الموجه ضد المرأة: دراسة استطلاعية بولاية ورقلة، مرجع سابق، ص ١١٨.

38. United Nation, Information Series on Sexual and Reproductive Health and Rights Violence Against Women, Human Rights, 2022, p 3.

٣٩. انظر لكل من:

- إيلين دمعة، أثر الثقافة والقيم الاجتماعية على العنف الأسرى، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، المجلد ٦، العدد ٢، ٢٠١٣، ص ص ٨: ٣٢.

- الجازية الهمامى، العنف الأسرى فى بلدان المغرب العربى.. نحو كسر حاجز الصمت: الواقع والمقاربات"، مؤتمر كرامة حول العنف الأسرى، البحرين ٢-٤ ديسمبر ٢٠٠٨.

٤٠. إيلين دمعة، أثر الثقافة والقيم الاجتماعية على العنف الأسرى، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، المجلد ٦، العدد ٢، ٢٠١٣، ص ص ٨: ٣٢.

٤١ . حنان صولى، العنف ضد المرأة فى المجتمعات العربية، الحوار المتمدن، العدد ٥٢٢٦، ٢٠١٧، الرابط:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=524480

٤٢. إيلين دمعة، أثر الثقافة والقيم الاجتماعية على العنف الأسرى، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، المجلد ٦، العدد ٢، ٢٠١٣، ص ص ٨: ٣٢.

٤٣. حنان صولى، مرجع سبق ذكره.

٤٤. فتحية السيد الحوتى، الغارمات فى مصر بين المسئولية الاجتماعية والإدانة الجنائية: دراسة لطائفة من الحالات المختارة بسجن المنصورة العمومى، مجلة كلية الآداب، جامعة الفيوم، مج ١٣، عدد٢، يوليو ٢٠٢١.

٤٥. رجاء مكى محمد، إشكالية العنف: العنف المشرع والعنف المدان، مرجع سابق، ص ٩٥.

٤٦. حنان صولى، مرجع سبق ذكره.

٤٧. الجازية الهمامى، العنف الأسرى فى بلدان المغرب العربى.. نحو كسر حاجز الصمت: الواقع والمقاربات"، مرجع سابق.

٤٨. الحاج يوسف مليكة، النظريات المفسرة لظاهرة العنف ضد المرأة، جامعة الجلفة، مرجع سابق، ص ١٢.

٤٩. حنان صولى، مرجع سبق ذكره.

٥٠. إيلين دمعة، أثر الثقافة والقيم الاجتماعية على العنف الأسرى، مرجع سابق.

٥١. خروبى مفيدة، مظاهر العنف الأسرى الموجه ضد المرأة: دراسة استطلاعية بولاية ورقلة، مرجع سابق، ص ١٢٠.

٥٢. انظر لكل من:

- شيخة سعيد مزيود، واقع العنف الأسرى على المرأة فى مجتمع رأس الخيمة: دراسة لبعض النساء المعنفات، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الخامس، العدد (٢٤)، ديسمبر ٢٠٢١، ص ١٤٦: ١٥٦.

- بدر بن سالم السنانى، أمن الأسرة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الدولية، وتشظى الأمن فى ظل جائحة كورونا، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الخامس، العدد (٢٤)، ديسمبر ٢٠٢١، ص ٧٨.

٥٣. أريج البدراوى زهران، الجهود الدولية والحكومية للتصدى للعنف الأسرى الموجه للمرأة، مرجع سابق، ص ١١١.

٥٤. هند فؤاد السيد، العوامل الاجتماعية المؤثرة فى ارتكاب الجرائم داخل الأسرة المصرية: رؤى عينة من الخبراء، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الخامس، العدد (٢٤)، ديسمبر ٢٠٢١، ص ١-٢٨.

٥٥. نجوى حافظ وآخرون، الطلاق المبكر فى مصر: الأسباب والتداعيات وسياسات المواجهة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٢٠.

٥٦. انظر لكل من:

- الأمم المتحدة، المؤشر الإقليمى حول العنف ضد النساء والفتيات (المرصد الإقليمى حول العنف ضد النساء والفتيات ٢٠٢١ "VAWG – دول حوض البحر المتوسط "الجزائر- مصر – تونس- المغرب – فلسطين- الأردن- لبنان"، الرابط:

https://www.efircso.org/ar/%D9%81%D9%87%D8%B1%D8%B3/%D8%A7%D9

- ضعف الحماية واعتكاف القضاة يزيدان الخطر المحدق بالنساء: ١٥ حالة عنف أسرى فى ٣ أيام و٣ ضحايا فى أسبوع، **الرابط:**

https://legal-agenda.com/%D8%B6%D8%B9%D9%81-

٥٧. نهى جمال عبد الحفيظ، طريف شوقى محمد، الأسس النفسية المفسرة للعنف ضد الزوجة ودور ضبط الذات فيها، مرجع سابق، ص ١٥.

٥٨. المرجع ذاته، ص ١٣.

٥٩. خروبى مفيدة، مظاهر العنف الأسرى الموجه ضد المرأة: دراسة استطلاعية بولاية ورقلة، مرجع سابق، ص ١٢٠.

٦٠. المرجع ذاته، ١٩٩.

٦١. حنان صولى، مرجع سابق.

٦٢. المؤسسة المصرية لتنمية المرأة والطفل، مائدة حوار حول "مسودة أولية لمشروع القانون الموحد لمكافحة العنف ضد المرأة"، القاهرة، يونيو ٢٠٢٣.